ميثاق المواطن/ة السوري/ة

مستقبل بلدنـــا المأمــول

نسـخة (ميثـاق المواطـن/ة السـوري/ة) المحدثـة بتاريخ:
2024-03-25، تـم تحديثـه مـن قبـل د. آراء الجرمانـي،
ومراجعتـه مـن قبـل غـادة الرفاعـي

تَمهيـــــد

ســـاد عمليـات الحـوار والتأسـيس لعمليـات السـلام في سـوريا نهـج البـدء مـن الأعلى إلـى القاعدة، حيـث لم يتم إشـراك الشـعب السـوري بـكل مكوناتـه في الإدلاء برؤيتـه الخاصة لسـوريا المسـتقبل أو ماهية التحديـات التي باعتقـاده يجب البدء بإزالتهـا. مـن هنـا يسـعى (ميثـاق المواطـن/ة السـوري/ة) إلى توجيه رسـالة مـن القاعدة إلـى الأعلى، أي من كافـة مكونات الشـعب السـوري إلـى أصحـاب المصلحـة في مواقـع القـرار السياسـي المحلـي والعربـي والعالمـي فيمـا يخـص إعـادة فتح ملـف العمليـة السياسـية. كمـا يطمـح الميثـاق إلـى أن يكـون بمثابـة مصـدر مفاهيمـي ومفتاحـي يضـع الجهـات الدوليـة والمحليـة والمنظمـات الفاعلـة أمـام مسـؤولياتها في الاسـتجابة إلى حاجـات ومطالب السـوريين/ات في عمليـة المواطنة وبناء السـلام.

ومنـه، فـإن (ميثـاق المواطـن/ة السـوري/ة) عبـارة عـن خلاصـة نقاشـات دارت في جلسـات متكـررة حـول خمسـة محـاور أساسـية وهـي: القيـم والمبـادئ، الهويـة السـورية، المجتمـع المدنـي، بنـاء عمليـات السـلام والعمليـة السياسـية، والعدالة الانتقاليـة. شـارك في هـذه الجلسـات شـبان وشـابات ورجـال ونسـاء مـن جميـع مكونات سـوريا، المتنوعـة الانتماءات سـواءاً الفكريـة أو السياسـية أو الدينيـة أو الطائفيـة أو العرقيـة ومـن داخـل وخـارج سـوريا.

يحتـوي (ميثـاق المواطـن/ة السـوري/ة) في نسـخته المحدثـة التي بين يدينـا على نتائج سلسـلتين من الجلسـات. عقدت جلسـات السلسـلة الأولـى على مـدار عـام 2021 وشـملت سـوريا، وفرنسـا، وألمانيـا، وتركيـا، وبولندا، والدنمارك جلسـة شـارك بهـا حوالـي 500 مشـاركاً/كة، أمـا السلسـلة الثانية فقـد عقدت مؤخراً في عام 2023-2024 وشـملت سـوريا، ولبنـان، وتركيا، وألمانيـا، إضافـة لجلسـات أونلاين جلسـة وشـارك بها ما يقـارب 120 مشـاركاً/كةً.

حضـر هـذه الجلسـات جهـات سـورية فاعلـة مـن المجتمـع المدنـي السـوري والمنظمـات وشـخصيات سـورية مـن مختلـف التخصصـات والاتجاهـات الفكريـة والانتمـاءات العرقيـة والدينيـة والثقافيـة، يعيشـون داخـل سـوريا وخارجها من مثـل لبنان وفرنسـا وألمانيـا وهولنـدا والدانمـارك وتركيا.

كل مـرة تـم فيهـا عقـد جلسـة جديـدة لمناقشـة المحـاور الخمسـة لهذا الميثـاق كان يتـم تدويـن كل تفصيـل وتعليق من المشـاركين/ات. تـم تصميـم الجلسـات (فيزيائيـاً وافتراضيـاً) على هيئـة مقـاهٍ عالميـة بغيـة إضفاء طابـع أقرب إلـى التعبير العفـوي الـذي تتيحـه جلسـات المقاهـي. في المقاهـي الفيزيائيـة تـم توزيـع المشـاركين/ات على طـاولات منفصلـة تبعـاً

لمحـاور الميثـاق، أمـا المقاهـي الافتراضيـة فقـد تم توزيـع المشـاركين في غـرف افتراضية.

في كافـة جلسـات المقاهـي تم طرح أسـئلة مسـبقة تناقـش أحد المحاور ومـدى إمكانية تنفيذه بحسـب رؤيـة المجموعة أو إمكانيـة تبنيـه اجتماعيـا وسياسـيا، كمـا تناقـش المجموعـة معوقـات تنفيـذه أو تبنيـه وفي النهايـة يقومـون بكتابـة رسـائل إلـى صنـاع القرار. تتبـادل المجموعات نقـاش كافة المحـاور المطروحة سـواءاً على الطاولات أو في الغـرف الافتراضية بحيـث يتـم مناقشـة كل محـور مـن قبـل المجموعـات كافـة ممـا يتيـح فرصـة لإظهـار التنـوع من خـلال زوايـا الـرؤى والآراء المختلفة.

أسـهم تعـدد الجلسـات وتوزعهـا الزمنـي إلـى إحـداث معرفـة تراكميـة لـدى المنظميـن/ات للجلسـات بحيـث تـم تحديـث الميثـاق بنـاءا على المشـاركات المتتاليـة وإزالـة العبـارات المكـررة، والأخـذ بملاحظـات المشـاركين/ات في عـدة أمور تخص كتابـة وتحريـر الميثـاق واعتمـاد اللغـة الجندريـة ومراعـاة التنـوع والتضميـن لجميع المكونـات البشـرية السـورية. ومنه يعد هـذا الميثـاق ورقـة حيـة مسـتمرة قابلـة للتضميـن والتحديـث تبعاً لنقاشـات متكـررة في اجتماعـات دورية مفتوحـة زمنيا ومكانيـا، تتقصـد إشـراك السـوريين/ات بجميـع أطيافهم/هـن في توزعات جغرافيـة متنوعة داخـل وخارج سـوريا وبفترات زمنيـة متنوعـة آخذيـن بعيـن الاعتبـار رصـد التغيـرات التـي تفرضهـا كل مرحلة مـن مراحـل النزاع ومـا بعده.

تجـدر الإشـارة إلـى أنّ هـذا الميثـاق لا يدّعـي أنه يبتغـي التوصّـل إلـى توفيقـات أو اتفاقيات، بـل يبتغـي اسـتقراء عمليات تفكير واسـعة لسـوريين/ات حول سـورية المأمولـة. وانطلاقا من أن التنـوع يعـد عامـلا أساسـياً في العمليـات السياسـية وعمليات بناء السـلام في سـوريا فقد اعتمـدت عمليـة الاسـتقراء هـذه التنوّع في اسـتقطاب السـوريين/ات عامة.

تشـكل عمليـة إعداد (ميثـاق المواطن/ة السـوري/ة) فرصة حاسـمة لمناقشـة مواضيع مهمّة ومثيـرة للجـدل تخـص مسـتقبل سـوريا المأمـول. تطلـب خلق هـذه الفرصـة تعزيز بنـاء الثقة والشـفافية بين المشـاركين/ات كشـرط مسـبق رئيس.

إن تـوزع السـوريين/ات في مناطـق مختلفـة داخـل وخـارج سـوريا يعنـي وجـود اختلاف في مسـاحات التعبيـر من حيـث الحريات المتاحـة لهم/هن، فليـس الجميع قـادراً على التعبير عن رأيه/هـا بالطريقـة ذاتهـا، وهو ما تم أخـذه بعين الاعتبـار أثناء عقد هـذه الاجتماعات؛ من مثل اسـتخدام بعـض المصطلحـات التي تناسـب السـياق داخل سـوريا حيث تم اسـتخدام مصطلح العدالـة الاجتماعيـة بدلا من العدالـة الانتقالية ومصطلـح عملية السـلام دون ربطها بالعملية السياسـية كمـا تـم تحريـر النصوص في الميثـاق بنـاءا على هـذه الفروقات بالإضافـة إلى اتخاذ إجـراءات عـدة تخص السـلامة وحفظ الخصوصية وأمان المشـاركين/ات والميسـرين/ات.

«إنّها المرّة الأولى التي أعبّر بها عن رأيي بحرية». 2021

«كـم أتمنّـى لـو أنّنـي شـاركت سـابقًا في جلسـات كهذه عندمـا كنت في سـوريا». 2021

«إنهـا المـرّة الأولـى في حياتـي التي أشـعر فيهـا أنّه ثمّة مـن يصغي لـي. لا أصدّق أنّني أشـارك في ورشـة عمل لمناقشـة مستقبل سـوريا». 2021

بَيَـــان الرُّؤيـــة

نحـن المواطنـون/ات السـوريين/ات نسـعى إلـى صياغـة رؤيـة واضحـة مـن أجـل مسـتقبل سـوريا. حافزنـا هـو الرغبـة في تحقيـق السـلام والأمـان والكرامـة والحريـة والعـدل والمسـاواة في الحقـوق لجميـع مكونات المجتمعـات السـورية.

لأننـا نؤمـن أنـه لا يوجد رؤيـة واحدة بـل رؤى، فقد اعتمدنـا الحوار الحـر في نقاشـاتنا وأفكارنا أثناء الجلسـات المتكـررة، وخرجنـا بهـذا البيـان بنـاءا على تجاربنـا وخبراتنـا في سـوريا قبـل وأثنـاء الحـرب. حيـث أن لـكل مشـارك/ة تجربتـه/ا المختلفـة حـول مفاهيـم الهويـة والانتمـاء والمواطنة والفقـد والخوف واللاأمـان وضيق سـبل العيـش والنـزوح واللجـوء. ذلـك الاختـلاف يؤهل تضميـن (ميثـاق المواطن/ة السـوري/ة) رؤية تشـاركية جامعـة لتجـارب وأفـكار ورؤى السـوريين/ات المتنوعـة حـول سـوريا المأمولة.

سـوريـــا المـأمولـــة:

- ديمقراطية ومسـتقلة وتعددية وموحّدة، يمثلها أشـخاص منتخبون يمارسـون السـلطات المعطاة والخاضعة للشـفافية وللمساءلة.
- أولوياتهـا تأميـن الحاجات الاقتصادية الأساسـية للسـوريين/ات والتي تتم مناقشـتها ومناقشـة التنميـة الاقتصادية في مجلـس الشـعب، مـع الأخـذ بعيـن الاعتبار اتخـاذ القرارات التـي لا تتعارض مع سـيادة الشـعب على أرضه.
- دامجـة ومحترمـة لتعدديـة ثقافـات وانتماءات مواطنيها/اتها الفكرية والحزبية والسياسـية والعرقيـة والإثنية والدينية والطائفية.
- تسـتمد تشـريعاتها مـن القوانيـن الضامنة لحقوق الإنسـان التي يتسـاوى فيها الجميع أمـام القانون مـن ناحية الحقوق والواجبات.
- تمـارس فيهـا النسـاء حقها في المسـاهمة بكافة الأدوار السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعية، وذلك ضمن دسـتور ومواد قانونيـة فاعلـة ونافـذة تضمـن لها حقهـا في هذه المسـاهمة وتتيح لها المسـاحات الآمنة في كل مجـالات العمل.

- يحصل جميع مواطنيها/اتها على فرص متكافئة في التعليم المجاني العالي الجودة ويتم تهيئتهم للحصول على فرص العمل اللائقة.
- تعمل على أرضها وسائل الإعلام المحلية والدولية بحرية ودون معوقات أمنية بحيث يكون الإعلام سلطة رابعة حقيقية ونزيهة.
- تعتمد الفصل الحقيقي والنافذ بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتخضع مؤسساتها إلى المحاسبة والشفافية والإصلاح.
- سلطة مجلس الشعب مستمدة من الشعب ولأجل الشعب، يخضع الممثلون السياسيون والحكوميون في الدولة للمساءلة من قبل مجلس الشعب وعلى مرأى من الشعب ضمن نظام الشفافية المعمول به في الدول الديمقراطية.
- إداراتها المحلية منتخبة ولا مركزية، فيها تمثيل نسائي عادل يضمن إدراك احتياجات النساء في كل بلدية مما يؤهل الإدارات المحلية أن تكون على تماس بكافة مواطنيها/اتها ودراية باحتياجاتهم/هن، وتقدم بالتالي الإصلاحات والخدمات واسعة النطاق من خلال البلديات.
- تعتز بكافة مكوناتها الثقافية والفنية وتشتغل على إظهار مكنونها الثقافي الغني المتنوع من خلال مشاريع الصناعة الثقافية المدعومة محليا وعالميا.
- أولوياتها أمان وسلامة مواطنيها/اتها سواءاً داخل أو خارج سوريا.
- تعطي الأهمية القصوى للأطفال وصحتهم الذهنية والنفسية من خلال برامج الإرشاد الأسري والتربوي في المدارس.

«لقد بلغنا هذه المرحلة بسبب جهلنا لبعضنا البعض. لقد منعنا من التحدّث عن الطائفية والتعصّب ولم نتمكّن من التعبير عن آرائنا. إنّنا في الأساس مجتمع متعدّد الطوائف. عندما نتعرّف إلى بعضنا البعض ونرفض الطائفية والعوامل السياسية ونركّز على قدرات الأفراد، عندها فقط سنتمكّن من بناء مستقبل سوريا الذي نصبو إليه». 2021

القِيَم والمَبـادِئ

لقـد سـعى النقـاش حـول القيـم والأسـئلة المطروحـة أثنـاء الجلسـات المتكـررة إلـى مقاربـة فرضيـات القيـم التـي يعتقـد السـوريون/ات أنهـا أسـاس في المواطنـة، وبالتالـي يؤمـل بـأن تكـون حاضـرة على الصعيديـن الشـخصي وعلى الصعيـد الحكومـي في الحوكمـة وفي وضـع الدسـتور والقوانيـن وتنفيذهـا. مـن هنا تـم طرح القيم مـن قبل الجهـة المنظمة على شـكل نمطيـن: القيـم العامـة المأمولـة والقيـم الشـخصية، وكانـت كالتالي:

- **القيـم العامـة:** الكرامـة، التسـامح والاحتـرام، الحريـة، تسـاوي الحقـوق والواجبـات لجميـع المواطنيـن، احتـرام حقـوق الإنسـان وحقـوق المواطنـة، العدالـة القانونيـة والاجتماعيـة والاقتصادية، تكافؤ الفرص، المسـاءلة، فصل السـلطات في السياسة.
- **القيم الشخصية:** المصداقية، النزاهة، الصراحة، الإنسانية، الوفاء، الاحترام، تقبّل الآخر.

وبناءاً عليه تم التماس مبادئ عامة يراد من خلالها تأطير هذه القيم وتفعيلها وهي:

مبـدأ الانتخابـات الحـرّة والعادلـة، مبـدأ حـق جميـع مكونـات الدولـة السـورية في المشـاركة في صنـع القـرار، مبـدأ العيش المشـترك القائـم على التسـامح وتقبـل الآخـر المختلـف والتنـوّع الطائفـي والديمغـرافي والإثنـي في سـوريا، مبـدأ حرّيـة التعبيـر، مبـدأ تعـدد الأحـزاب السياسـية، مبـدأ تكافـؤ الفـرص للجميـع في حـق التعلـم والعمـل.

تسـتمد هذه القيم والمبادئ أهميتها من كونها تصبو إلى مسـتقبل سـلمي في سـوريا على المسـتويين الفردي والحكومي وذلـك بتضمينهـا وأخذهـا في الاعتبـار في مـواد الدسـتور السـوري ومؤسسـات النظـام السياسـي وبنـى الأسـرة والمـدارس والجامعـات وجميـع المؤسسـات الاجتماعيـة والمدنيـة الناشـطة في المجتمـع المدنـي. إن آليـة التضميـن والحـرص على تفعيـل هـذه القيـم إداريـاً ومؤسسـاتياً سـيكون لـه دورا أساسـيا ناشـطاً في رفـع الوعـي وتمكين هـذه القيـم في المجتمع لاحقاً.

ومنـه فقـد ذهـب النقاش في الجلسـات السـابقة إلى أن القيـم العامة يجب أن تحددها القوانين وسياسـات المأسسـة داخل الدولـة، أمـا القيـم الشـخصية فهي طوعيـة تعود إلـى المواطنين/ات ضمـن رؤاهم/ن الشـخصية وانتماءاتهـم/ن المتنوعة لاسـيما أن سـوريا بلـد متنـوع المشـارب والإثنيـات والانتمـاءات الدينيـة والعرقيـة والطائفيـة. ومنـه فـإن فرضيـة أن المحدد للقيـم يبـدأ مـن الأعلى إلـى الأسـفل، يمكـن تطبيقهـا على مـا ينتج عنـه بناء الدسـتور مـن تسـاو في الحقـوق والواجبات

بيـن الرجـل والمـرأة، حيـث يتـم تضميـن الحساسـية الجندرية والحقـوق الجندريـة في جميـع المـواد النافـذة والإجـراءات، ويلغـى قانـون الأحـوال الشـخصية ويتـم بـدلاً منـه تأسـيس قانـون العائلـة الضامـن لجميـع أفـراد المجتمـع والأسـرة بمـا فيهـا الطفـل. أمـا بنـاء الدسـتور والقوانيـن النافذة عنـه بهذه الصيغـة فسـيقود إلـى تغييـر في التعامـل مع المـرأة والطفل مجتمعيـا ليأخـذوا حقوقهم/حقوقهـن المتنـازع عليها والتي هـي رهينـة السـلوك الفـردي حاليـا وغيـاب الـرادع القانوني.

معظـم النقاشـات تطلعـت إلـى دولـة فيدراليـة لا مركزية يتم فيهـا فصل السـلطات الثـلاث على المسـتوى الإدراي تتخذ من الشـفافية والمحاسـبة سـبيلا للتقييم الدوري في المؤسسـات جميعـا وتكفـل سـير عملية الحوكمـة الضامنة لحقـوق جميع المواطنيـن/ات والمعـززة للمشـاركة المجتمعيـة المتنوعـة الأطيـاف بمـا فيها فـرض نظـام الكوتا النسـائية.

> **«إنّ قيـم المجتمـع هـي مسـتقاة مـن البشـرية. ليسـت مفروضـة بـل هـي نتيجـة التفاعـلات بيـن أفـراد المجتمـع». 2021**
>
> **«ولا مـرة حكينـا عـن رؤيتنـا وقيمنـا بشـكل إيجابـي، لكـن يبـدوا هنـاك أمـل». 2024**
>
> **«يبـدأ الميثـاق بالاحتـرام، ف يجـب احتـرام جميـع الفئـات». 2024**

تـم التأكيـد على إقامـة نظـام ديمقراطـي يدعم قيـم المجتمع المدنـي ومبادئ إشـراكه في القـرار السياسـي والمجتمعي والاقتصـادي ويضمـن حريـة التعبيـر على كل الأصعـدة، ممـا يسـمح بالتنـوع السياسـي وفصـل السـلطات سـواءا في القضاء والتشـريع والتنفيـذ أم في الـوزارات كالداخليـة والدفـاع والأمـن. هـذا الطـرح سـيضمن من وجهة نظر المشـاركين/ات شـكل حكومـة حاميـة وضامنـة لحقـوق وإنسـانية جميـع المواطنيـن/ات، وبالتالـي تصبح السـجون أمكنـة إصلاح بدلا مـن عقاب وتعنيـف أمـا المعتقـلات السياسـية فيتـم إفراغهـا مـن المعتقليـن، ويتـم إخضاعهـا للسـلطات التشـريعية الضامنـة لحرية التعبيـر والتنوع السياسـي.

كمـا تمـت الإشـارة إلـى السـياق الإداري الـذي أنتجتـه فتـرة النـزاع مـن ظهـور لمفهـوم الأقلمـة في العمليـة السياسـية أي اللامركزيـة الإقليميـة وفصـل السـلطات الثـلاث القانونيـة والتشـريعية والتنفيذيـة على المسـتويات الحكوميـة والإداريـة والإقليميـة والمحليـة (اسـتناداً إلـى وثيقـة الإطـار الوطنـي للتخطيـط الإقليمـي). ارتـأى مجموعـة مـن المشـاركين/ات أن الأقلمـة مسـار ممكـن مـن أجـل حـل الأزمـة السـورية، وأمـر واقـع لا يمكـن التغاضـي عنـه في تشـكيلات الإدارات المحليـة وبالتالـي سـتتيح اللامركزيـة تقريـب وجهـات نظـر أطـراف النزاع مـن كافة فئـات السـوريين/ات ويضمن تشـاركيتهم/ن في رؤيتهـم/ن لسـوريا بعـد الأزمة.

شـكلت هـذا النقاشـات والـرؤى بنية أساسـية تسـعى إلى تنفيـذ العدالة بشـكلها الضامن للتنافـس الأخلاقي العـادل وليس المسـاواة، ممـا يولـد الثقـة بيـن المواطن/ة والمؤسسـات الحكوميـة والخاصة مـن جهة، ومن جهـة ثانية بيـن مواطني/ات الدولـة الواحـدة على جميـع الأراضـي السـوريّة. ومنـه فـإن الثقة تولـد احتراماً للسـرديات الاجتماعيـة المختلفة لـدى جميع المكونـات، وتعاطفـاً يقـدر رؤى الأفـراد جميعـاً بعيداً عـن الصور النمطيـة والأحكام المسـبقة والتأجيج والتوصيفـات الخارجة عـن المنطـق، حيـث أن بنـاء السـلام يبـدأ بالمكاشـفة واحترام التجـارب جميعاً لاسـيما ما مـر به السـوريون أثناء فتـرة النزاع.

كانـت النقـاط المطروحـة في النقـاش داعمـاً لمـا جـاء في الرؤيـة المطروحة في الميثـاق من ناحيـة التأكيـد على أن إتاحة فرصـة التعليـم للجميـع بشـكل متسـاوٍ قيمـة أساسـية تتيـح التكافـؤ في فـرص العمـل والحصـول على الرعايـة الصحيـة والخدميـة. حيـث تقـع على الحكومـة مسـؤولية تأميـن نوعيـة الخدمـات ذاتهـا لجميـع السـوريين/ات، فمـن حـق الجميـع العيـش في دولـة تحتـرم إنسـانيتهم/ن، فـلا تقتصـر الخدمـات الحكوميـة (بنـى تحتيـة وخدمـات صحيـة وتأميـن طبـي أساسـي) على منطقـة جغرافيـة دون غيرها. المسـاواة في هذا النطاق تعزز قيمة الشـعور بالمواطنـة والانتماء مما ينعكس إيجابـا على فاعليـة وتفاعـل السـوريين/ات مع بلدهم/ن وشـعورهم/ن بالعدالـة والكرامة بصفتهما قيمتان أساسـيتان في إحيـاء الحـس الوطنـي والرغبـة في بناء سـوريا المسـتقبل الآمنـة للأجيـال القادمة.

تُشـير الآراء المطروحـة إلـى أن القيـم العامـة التـي تلتـزم بهـا الحكومة سـتكون سـبباً في تحقـق وتعزيز القيم الشـخصية، فالتـزام مؤسسـات الحكومـة وإداراتهـا المحليـة بقيمتـي الشـفافية والمحاسـبة في آليات العمل سـيكون سـبباً في تمكين قيمتـي الصراحـة والصـدق مجتمعياً.

هـذا وقـد تـم التأكيـد على أن القيـم الشـخصية لا تُفرض فرضـاً فكل جماعة بشـرية لهـا خصوصيتها، فالقيـم الغربية على الصعيـد الشـخصي لا تتـلاءم مـع جميـع مكونـات الأطياف البشـرية السـورية وبالتالي يأتي ضـرورة ضمان حريـات الأفراد في اختيـار الأنمـاط القيميـة والسـلوكية الي تناسـبها، واعتبار أن عملية فرض بعض القيم تشـبّهاً بجماعات بشـرية ما ستشـعر بعـض الجماعـات التـي تعيـش في سـوريا بالتهديد لأمانهـم المجتمعي وهـو ما يتعارض مـع العدالـة المجتمعية في حق الشـعب في تقريـر حياتـه اليوميـة. ومـن هنا يأتـي دور تعزيز القيـم الموجودة في المجتمـع من خلال التأكيـد على الحريات التـي تنـادي بهـا الأنظمـة الديمقراطيـة في المعتقـد وحريـة اختيـار اللبـاس ودرجة الانفتـاح، فمثل هـذه الـرؤى لا تتضارب مطلقـاً مـع خيـارات المواطنيـن/ات في أنمـاط حياتهم/هـن بل على العكس فـإن هذه الأنظمـة الديمقراطية هـي الضامن السياسـي لوجـود الأنـا والآخـر وتقبل الاختلاف وشـيوع الحـوار البناء وبالتالـي التقدم الإنسـاني والحضاري.

أظهـرت النقاشـات اهتمامـاً واضحـاً بعـدة محـاور تعـزز القيـم المجتمعيـة الإيجابية منها :

- رعايـة الأطفـال المعايشـين للنـزاع ممـن طالهـم الفقـر والتشـرد والنـزوح، كذلـك ممن هم مكتومـي القيـد وذلـك مـن خـلال تسـجيلهم في قيـود النفـوس الرسـمية والتركيـز على إدخالهـم في برامـج تأهيـل نفسـي وتعليمـي مكثـف تضمـن بنـاء مواطنتهـم الآمنـة والإنسانيـة.
- إيـلاء الاهتمـام الحكومـي والمدنـي للفئـات المهمشـة في سـوريا مـن قبـل سـجلات الحكومـة مـن مكتومـي القيـد كالأكـراد والإيزيديين مثـلا وتطبيـق المسـاواة في الحقوق والواجبـات في الثقافـة واللغـة والمعتقـد والتعليـم وتكافـؤ فـرص العمـل.
- مبـدأ المصالحـة وعمليـات بناء السـلام المجتمعـي والاجتماعي يجـب أن يتداخل في كل عمليـات البنـاء السياسـية والاقتصاديـة بحيـث يتـم الاستشـفاء على صعيـدي المواطنـة والانتمـــاء.

الهويّـــة السُّوريـــــة

إن التقاطع بين آثار النزاع التي يعيشها المواطن/ة السوري/ة وبين محور الهوية السورية أدى إلى إثارة نقاشات متعددة بين المشاركين/ات على صعيد الهوية الفردية أم الجماعية ومن ثم مقاربتهم/هن بين مفهوم الهوية وبين حس الانتماء بناءا على التجربة الشخصية وتجربة الفئة الاجتماعية الدينية أو السياسية.

أدت النقاشات إلى أن مفهوم الهوية يتعالق مع الانتماء والمواطنة، وأنها ذات وجهين هما: - الهوية الفردية التي تتشكل من خلال الخصائص الفردية للشخص، وديناميكيات الأسرة، والعوامل التاريخية، والسياقات الاجتماعية والسياسية التي عاشها. و- الهوية الاجتماعية التي تشير إلى التصنيف الاجتماعي للشخص بناءاً على عضويته/ا في فئات اجتماعية معينة، ونوعه/ها الاجتماعي، ومقدرته/ها الجسدية، بالإضافة إلى اعتبارات الفئة العمرية، والطبقة الاقتصادية، والعرق، والجنسية، واللغة، والإثنية، والدين.

وفي الوقت الذي بدا للمشاركين/ات أن شعور الانتماء مرتبط بشعور الانتماء الفردي إلى مجموعات اجتماعية وأماكن مادية وتجارب شخصية وجماعية ما، إلا أن المواطنة بدت لهم/هن على هيئة الرابط الذي يربط الفرد بالدولة التي يعيش بها والذي كان منطلق النقاشات التي دارت. في هذا الخصوص تم التركيز على أن هذا الرابط يختل بسبب الانتقاص من حقوق المواطن/ة السوري/ة فيما يخص الحصول على تكافؤ الفرص الاقتصادية والخدمات الأساسية في جميع مناحي الصحة والتعليم والترفيه وحرمانه/ها من مشاركة فاعلة في السياسة وعملية بناء النظام الحاكم للدولة، وبالتالي يختل أيضاً التزام المواطن/ة في أداء واجباته تجاه دولته، حكومته، مجتمعه.

ذهب المشاركون إلى أن اتجاه «كلّنا واحد» من أجل هوية سورية موحدة الذي تم التنادي إليه من قبل الحركات القومية والسياسية في أواخر القرن التاسع عشر ما زال اتجاها تحكمه الأحكام المسبقة والمخاوف من «الآخر»، لذا المشكلة ليست بعد حرب بالوكالة التي اندلعت بعد أحداث 2011 وإنما تاريخية. ومن هذا المنطلق يمكن التأسيس لفرضية أن مفاهيم الهوية السورية والمواطنة والانتماء هي مفاهيم إشكالية لابد من محاججتها ومناقشتها من أجل الخلوص إلى رؤية مشتركة تحمل التنوع الذي يتميز ويغتني به المكون السوري.

يبدو أنّ هناك مواد قانونية إقصائية في الدستور السوري وبالتالي في التشريع والتنفيذ لا تجعل كل من يعيش في الأراضي السورية على سوية واحدة من ناحية الشعور بالانتماء والمواطنة، وهو ما تم التأكيد عليه في اكثر من جلسة وإن مجرد الإشارة في أي مدونة قانونية أو سلوكية أو مؤسساتية أو تشريعية إلى أن «رئيس الدولة يجب أن يكون عربياً فقط، أو التعريف بالمواطن السوري على أنه عربي، أو أن اللغة الوحيدة الرسمية في سوريا هي اللغة العربية» فإنه سيؤدي حتما إلى استثناء الأفراد المنتمين لبعض المجموعات

غيـر العربيـة عرقيـا مـن مثـل الأرمـن والأكـراد والآشـوريين وغيرهـم. هنـاك أمثلة أخـرى إقصائيـة من مثـل أن يتم حصـر رئاسـة سـوريا بطائفـة أو بديـن محـدد أو بالرجـال فقـط مثـلًا. أنواع الخطـاب هـذه تتجاهل تنـوع المكونات التـي تنطـوي عليهـا الهوية السـورية وتؤسـس لعتبـة الانقسـام والعـداوة والتعصّـب والتخويف وحجـز الحريات.

وعلى الرغـم مـن أن تنـوع المكـون السـوري ثقافياً واجتماعيـاً عامل إيجابي في شـكل المواطنة إلا أن هـذا التنوع لـم يمنـع مـن ذكر عـدة **عوامل تضعف الشـعور بالمواطنـة السـورية نذكر منها:**

- **النزوح والتشـرد واللجوء:** حيث برزت قضايا الهوية والانتماء على شـكل سـؤال إشـكالي سـببه اهتزاز الشـعور بالأمان والتعـرض للعنصريـة داخل سياسـات الاندماج والتكامل التـي تفرضها المجتمعات والـدول المضيفة.
- **سـوء الحالة الاقتصادية والسياسـية داخل سـوريا** أضعف الشـعور بالانتماء إلى دولة لا تسـتطيع حماية مواطنيها وتأميـن حاجاتـه الأساسـية من مأكل ومشـرب ومـأوى وبالتالي اهتـزاز معنى المواطنـة ببعديها الأفقـي والعامودي الذي تحدثنـا عنه في تعريـف المواطنة آنفاً.
- **طـول مـدة النـزاع الدائـر وتأثيـره** على تسـييس النزاعـات الاجتماعيـة والطبقيـة والعشـائرية والثقافيـة وتفاقـم المخـاوف مـن الآخـر المختلـف والشـريك في المكـون السـوري أدى إلـى النكـوص إلـى الهويـات الضيقـة وشـيوع الأحكام المسـبقة والتنميـط الاجتماعـي.
- **تشـرد السـوريين/ات وانقسـامهم/هن** بين سـوريي الداخل، سـوريي الخارج، سـوريي المخيمات بات أحد محددات الهويـة والانتمـاء للسـوريين/ات وزيـادة الهـوة بينهم/هـن، حيـث أن هـذا المحـدد بـات محكومـا باختلافـات ظـروف المعيشـة والتجـارب الحياتيـة المكتسـبة والانتمـاءات الطبقيـة الطارئة.

في هـذا السـياق، فقـد تـم التأكيـد مـراراً على أنّ جميع السـوريين/ات من مختلـف المجموعـات الدينية والإثنيـة والعرقية والثقافيـة والجغرافيـة والاجتماعيـة بحاجـة إلى الشـعور بالحرية والحماية والأمـان في بلدهم/هن سـوريا، ومن حقهم/هن على الدولـة السـورية الحصـول على جميـع حقوقهم/هـن في العيـش الكريـم كـي يتمكنوا مـن تأديـة واجباتهم/هن كما يجـب. بنـاءا على ذلـك يجـب تغييـر الظـروف السياسـية والاجتماعيـة المعطلة للحقـوق والحريـات في العقد الأخير بشـكل جدي.

> **«إنّ الهويـة السـورية هـي عبـارة عـن مصطلـح موجـود خـارج سـوريا فقـط؛ ليـس هنالـك من هويـة سـورية داخـل سـوريا. نحـن لا نعـرف هـذا المفهـوم، حتـى أننـا لـم ننشـأ على هـذا الأسـاس، باسـتثناء الشـكل الوطنـي». 2021**
>
> **«الهويـة ليسـت وثيقـة تعريفية *ID* نحن شـعب لديه هويـة تاريخية عريقة على مـر العصور». 2024**

مـن خـلال جلسـات النقاش التي ضمت سـوريين/ات من داخل وخارج سـوريا تبيـن أنهم/هن يعايشـون/ن **أنماطاً مختلفة من الشـعور بالانتمـاء والمواطنة** يمكن تلخيصهـا بالجوانب الآتية:

- مفهوم الهوية، الانتماء، المواطنة بالنسبة إلى كل مشارك بحسب تجربته وبحسب ما يأمله في ظل الدولة المدنية.
- معنى حسّ الانتماء الفردي لكل مشارك/ة إنما هو مستمد من الانتماء إلى الموقع الجغرافي.
- معنـى حـسّ الانتمـاء الفـردي لـكل مشـارك/ة مسـتمد أيضـاً مـن الخلفيـة الثقافيـة، ومـا تحتويـه على معانـي الفخـر بالقيـم والأعـراف والعـادات والتقاليـد والمأكـولات والملبـس واللغـة.
- بعـض المؤثـرات تحـدد حجم فاعلية الهوية وتشـكيلها بالنسـبة إلى السـوريين، كأن تطغى الصبغة الدينيـة أو العروبة على مفهـوم الهويـة لـدى بعضهـم، أو الصبغة الأقلويـة أو العرقية أو الإثنية لـدى مجموعة أخرى.

هـذه الجوانـب أظهـرت أن هنـاك انقسـاماً في شـكل فاعليـة المشـاركين/ات وتفاعلهـم/ن مـع مفهـوم الهويـة والشـعور بالانتمـاء إلـى سـوريا ثقافيـاً وجغرافياً وسياسـياً عـدا عن شـعور المواطنة الـذي يكتهنه الكثير من إشـارات الاسـتفهام حول مـدى وجودها أساسـاً.

مـن خـلال الجلسـات المتعـددة سـنعرض مجموعـة مـن التقاطعـات والاختلافـات فيما يخص هـذه المفاهيـم مـن خلال عدة مشـاهد، منها؛ مشـهد يضـم اللاجئيـن/ات السـوريين/ات في دول الجـوار أو في الغـرب، حيـث يواجهـون/ن سياسـات الاندمـاج بالدولـة المضيفة، فـإذا بمن لا يفتـأ يلائم/تلائـم بيـن انتمائه/هـا السـوري وانتمائه/هـا الجديد محـاولا/ة القبض على كلا الانتماءيـن وتلبـس كلا الهويتيـن، فيواجه/فتواجـه تخبطـاً بين قيـم بلدين متغايريـن، ونكراناً للغته/هـا وعاداته/هـا وتقاليده/هـا. هـذه الفئـة مـن السـوريين/ات تواجه تحديـاً إضافياً وهو توثيـق صلـة الأبنـاء والبنـات بالبلـد الأم مـن خـلال تعزيز القيـم الأصلية التـي نشـأ عليها الأب والأم. يواجـه السـوريون آبـاءاً وأمهـاتٍ هـذا التحـدي وحدهم/هـن أي لا يوجـد دعـم مـن قبـل المجتمعـات المضيفـة لهم/هـن في توثيـق صلـة أطفالهم/هـن بقيـم بلدهم/هـن الأصلـي. عبـر المشـاركون/ات عـن تخوفهم/هن من الذوبـان في المجتمعات الحديثـة ولكنهم/ ن في الوقـت ذاتـه ممتنـون لحالة الدعم التـي يتلقاها اللاجئـون واللاجئات من قبـل حكومات الدول الغربيـة فيمـا يخـص التعليـم والعمـل وتكافـؤ الفـرص، ذاهبيـن/ات إلـى المقارنـة بدولتهـم السـورية ومـا نابهم/هـن مـن إقصـاء وتهميش ضمـن منظومة الفسـاد والوسـاطة. ب

بينمـا في مشـهد آخـر للاجـئ/ة سـوري/ة يرمي/ترمـي بانتمائه/هـا السـوري عـرض الحائط متحججـا/ة بإحباطـه/ا مـن تجربتـه/ا السـابقة في المواطنـة داخـل الدولـة السـورية آخذا/ة بالتشـبث بالانتمـاء الجديـد على أنـه فرصـة لتوسـيع آفـاق أسـرته/ا في الأنظمـة السياسـية الديمقراطيـة والمجـال العـام للنقـاش المفتـوح، كمـا أنها من وجهـة نظرهم/ن فرصـة مثالية لأبنائهـم/ن وبناتهـم/ن للعيـش في هـذه البيئـة غيـر المتحيـزة والمانحة لخبـرات وفرص لم ينلهـا ذويهـم/ن في سـوريا. بعضهم تحدث عن جنوح بعض السـوريين إلى تغيير أسـمائهم/ هـن وكناهم/هـن إلـى أخـرى غربيـة أو تركيـة. يقـول أحـد المشـاركين: «لـو تعلمـون كـم مـن

السـوريين أحـرق جـواز سـفره السـوري بعـد أن نـال الجنسـية الثانيـة». تعليـق مشـاركة مـن جلسـة أخـرى يفسـر السـلوك المذكـور فتقـول: «الانتمـاء يحـدده مـا تقدمـه لـك الدولـة وبالتالي مـا تشـعره تجاهها مـن مفاهيـم: مواطنـة أم عبودية أم صاحـب صلاحيات وسـلطة؟».

وفي المقابـل وفي مشـهد آخـر مـن مجتمعـات اللجـوء، لا يـزال منهم/هـن مـن يشـعر برابـط قـوي بسـوريا بل حتـى أنهم يصبحـون «سـوريين أكثـر» في سـلوكهم وتصرّفاتهـم، فـإذا بهـم/ن يعـدن إلـى الانتمـاءات الضيقـة الدينيـة أو الطائفية أو العشـائرية، فيتباهـون بأنهـم أصـلاء لـم يتخلـوا عـن جذورهـم/ن ويتم وصمهـم من قبـل الدول المضيفـة بأنهـم متأخرين عـن ركب الاندمـاج بنمـط الحيـاة لديهم.

يبقـى في هـذا العـرض وصـف مشـهد الجيـل الجديـد مـن السـوريين الذيـن وصلوا بـلاد اللجـوء أطفالاً صغـاراً جـداً أو أنهم ولـدوا بهـا، هـؤلاء تتناوبهـم حالـة صـراع بيـن مزيج مـن الهويـات المعقّدة، يتحـدث المشـاركون/ات عـن ضيـاع لغتهم/هن العربيـة وبالتالـي انقطـاع حبـل التواصـل بينهم/هـن وبيـن الآبـاء والأجـداد والأمهات والجـدات، فـإذا بتوصيل القيـم والتراث والثقافـات الموروثـة والتاريـخ والمعتقـدات يشـكل صعوبـة جديـدة في الحديـث مـع الأطفـال عن معنـى الانتمـاء والهوية السـورية وكيفيـة ممارسـتها والفخـر بها.

ذهـب النقـاش إلـى مـا هـو أبعد مـن الحديث عن شـكل الهويـة والانتمـاء والمواطنـة في بلاد اللجـوء، ذهـب إلـى إشـكالية أعمـق وأقـدم موجـودة على أرض سـوريا ومنـذ مـا قبـل النـزاع، وهـي **إشـكالية البنيـة المفاهيميـة للمواطنة داخـل هيكلية العلاقة بيـن المواطن والدولـة،** وهـو مـا تسـبب أثناء النـزاع بعـد عـام 2011 بالكثير من أشـكال النكوص نحـو الهوية الطائفيـة أو العرقيـة أو الدينيـة أو الاثنيـة أو العشـائرية وحصـر مواطنية المواطـن بجغرافيته المحـدودة أيضاً. ناقش المشـاركون/ات دور عوامل الفسـاد والمحسـوبيات وعـدم تكافؤ الفرص داخـل الدولـة السـورية في انزلاق الشـعور بالانتماء للدولة السـورية نحو الشـعور بالخوف منها والبحـث عـن طـرق تعزز الشـعور بالأمان، وهـو ما جعـل الشـعور بالمواطنة محفوفـاً بانتماءات ضيقـة منـذ ما قبـل النزاع. حيث أن شـعور المواطنة كان دائماً مشـروطاً بمـدى تمكن المواطن مـن الوصـول إلـى أجهـزة الدولـة الحكوميـة والمخابراتيـة ومـن ثـم تحقيـق مكاسـب ماديـة، مناصبيـة، خدماتيـة. أمـا المواطـن الذي ليس له سـند في الحكومـة والمخابرات السـورية فإنه يشـعر بالتهديـد في الحصـول على فـرص العمـل العادلـة وفي نيلـه حقـه من الموارد سـواءا التعليميـة أو الخدماتيـة، فـإذا بـه يبحـث عـن معـادل موضوعـي لمواطنيتـه داخـل العشـيرة والقبيلـة والجماعة.

لقـد كان لهـذه البنيـة المفاهيميـة لدى المواطـن/ة فيما يخـص مواطنيته/ا داخـل الدولة أثراً آخـر أيضـاً وهـو ارتفـاع الشـعور بالهويـة الثقافيـة الاجتماعيـة والدينيـة. وبمـا أن سـوريا دولة تتميـز بالتنـوع في المكـون الديمغـرافي فقـد أدى ذلـك إلـى إدراك أن الهويـة السـورية هـي

هويـات وليسـت واحـدة، كل جماعـة لديهـا عاداتهـا وتقاليدهـا وفنونهـا وانتماءهـا العرقـي أو الاثنـي، وكل فـرد لـه ولاءاتـه وانتمـاؤه. وبقـدر مـا أن التنـوع الثقـافي هـو أمـر جميل يثـري الدول ثقافيـا إلا أن وجـوده في ظل غيـاب المواطنة والشـعور بالهويـة السـورية الجامعـة سـاهم بالجنـوح إلـى الانتمـاءات الضيقـة بـأن تصبـح الهويـات الثقافيـة المتعـددة سـبباً جديداً للاغتـراب داخـل المكونـات السـورية، وشـيوع ثقافـة الأحـكام المسـبقة مـن جماعـة على أخرى.

إن **هشاشـة الشـعور بالمواطنـة** في الدولـة السـورية زاد مـن ثقـل الشـعور بالتهميـش وقلة الثقـة فبات كل من سـؤال الهويـة و معنـى الانتمـاء شـأنان مـن شـؤون السـوري/ة، لاسـيما بعـد الانفتـاح على ثقافـات الدول الأخـرى سـواءاً من خلال السوشـيال ميديـا أم مـن خلال تجـارب اللاجئيـن/ات في دول الغـرب والاطلاع على الظـروف الموضوعية المولـدة للمواطنة في الـدول الديمقراطيـة مـن مثـل سـيادة منظومـة الحقـوق والواجبـات وتكافـؤ الفـرص وأثـر ذلـك على شـعور المواطـن بالمواطنـة والهويـة. مثـل هـذه المقارنـات رفعـت مـن طمـوح السـوري/ة في المواطنـة بـأن تصبـح سـوريا بلـداً ديمقراطياً تبنـى حكومتـه على انتخابـات حقيقيـة ويتـم تطبيـق مفهـوم العدالـة في كل مرافـق الحيـاة والدولة.

المُجْتَمع المَدَني السُّوري

أثنـاء النقاشـات ظهـرت أصـوات عـدة تدعـو إلـى ضـرورة العمل المشـترك بيـن جميع منظمـات ومبـادرات المجتمـع المدني وإلـى توزيـع جغـرافي عـادل في المبـادرات المدنيـة، وعـدم التعامـل مـع منطقـة جغرافيـة مـن خـلال أحـكام مسـبقة أو تحييدهـا لأنهـا تقـع تحـت حكـم مـا دون غيـره، وإلا فما فائـدة الحديث عن ضـرورة تفعيـل المجتمع المدنـي إن كانت بعض منظمـات المجتمـع المدنـي تمـارس الإقصـاء والتهميـش. لقـد كانـت طموحـات المشـاركين/ات في الجلسـات عاليـة فيمـا يخـص دور المجتمـع المدنـي السـوري داخـل وخارج سـوريا لأنـه الجهة التي يجـب أن تكون غيـر متحيزة دينيا أو عسـكريا أو سياسـيا أو مجتمعيـا بـل جامعة شـاملة إنسـانية تتيـح المجال لكافة الأصـوات من كافـة المكونات السـورية. إن إطلاق صفة عـدم التحيـز على مؤسسـات المجتمـع المدنـي كانت مصدر ظهـور النقطة الخلافية أثناء النقاشـات وطرح سـؤال مفاده هل تعتبـر النقابـات والاتحـادات الحكوميـة جـزءاً مـن المجتمـع المدني؟ لاسـيما أنهـا تجمعات تابعـة ومحكومة من قبـل الحزب الحاكـم في سـوريا والحكومـة وأجهـزة المخابـرات السـورية، وهـو مـا يجعـل دورهـا في تمثيل مطالـب المنتسـبين/ات إليها دورا شـكليا يخـدم صورة وأجنـدة الحكومة السياسـية.

كانـت جلسـات النقـاش طموحـة ترغب برؤيـة مجتمع مدني سـوري متعـدد الثقافـات والاتجاهـات السياسـية والفكرية يتم تمثيلـه بطريقـة ديمقراطيـة لا تسـتثني مكونـاً سـورياً. تحـدث المشـاركون/ات عن ضـرورة أن يأخـذ المجتمـع المدني دوره في العمليـات الانتخابيـة سـواءا على المسـتوى الوطنـي الحكومـي أم على مسـتوى الإدارات المحليـة، ليـس فقـط في المناصـرة للقضايـا والبرامـج الانتخابيـة العادلـة وإنمـا ايضـاً مـن خلال حمـلات مكثفـة لأجل رفـع الوعي المجتمعـي بأهمية ممارسـة الحـق الوطنـي في المواطنـة والمشـاركة في العمليـة السياسـية في سـوريا.

وعلى الرغـم مـن أهميـة الجانـب السياسـي في دور حـراك المجتمـع المدنـي إلا أن بعـض الجلسـات تـم التشـديد بها على ضـرورة تفعيـل دور المنظمـات المجتمعيـة في تعزيـز الإيجابـي في القيـم الاجتماعيـة والتعامـل مـع الظـروف النفسـية والسـلوكية الطارئـة أثنـاء النـزاع والكـوارث وشـؤون التلوث البيئـي. اعتقد المشـاركون/ات أن الطريق إلى السـلام المسـتدام وحـل النـزاع سـيكون أقـل وعـورة إن تـم التركيـز على الـدور المجتمعـي للحـراك المدني في شـفاء المجتمـع مما نابـه أثناء الحـرب والنزاع.

تـم اعتبـار **المجتمع المدنـي حاجة ملحة وليـس رفاهية في سـوريا**، إلا أن تبعيتـه على مـدى عقـود لحكم سياسـي شـمولي منع السـوريين من معايشـة تجربـة المجتمع المدني المسـتقلة والشـفافة. ومنـه بـات مـن الضـروري إعـادة النظـر في طبيعـة عمـل منظمـات المجتمـع المدنـي السـورية وبناهـا، بـدءا مـن التمويـل إلـى أجنداتهـا وسياسـاتها مـن خـلال زاويتـي مكاشـفة هما: **الشـفافية والمحاسـبة** مـن جهـة و**الاسـتقلالية السياسـية والعسـكرية والدينيـة للمجتمـع المدنـي** مـن جهـة أخـرى.

«على المجتمـع المدنـي أن يـؤدّي دورًا أساسـيًا في العمليـة السياسـية السـورية وفي رفـع مسـتوى الوعـي الاجتماعـي وبنـاء السـلام». 2021

«لابـد مـن مجتمـع مدنـي متصـل بالواقـع والمجتمـع ومعبّـر عـن احتياجاتـه ومصالحـه وحاجاته الملحة وليـس رفاهيـة في سـوريا». 2024

«إنّ المجتمـع المدنـي، في غيـاب الديمقراطيـة، هو مجرّد سـراب». 2021

بنـاءاً على مـا تـم نقاشـه في الجلسـات ومـا تـم طرحـه مـن أفـكار وشـؤون من قبل الجهـة المنظمة لهذه الجلسـات يعتبر هـذا الميثـاق أنّ هنـاك أدواراً منتظـرة مـن المجتمـع المدنـي السـوري ومـن ضمنـه أفـراد المجتمـع، وهـي أدوار مهمّـة في الشـأن المجتمعـي والسياسـي السـوري وعمليـة بناء السـلام، يمكـن حصرهـا بالتالـي وهـي قابلـة للنقـاش وإعـادة الكتابة:

- **خلـق مسـاحات آمنـة للحـوار** بيـن مكونـات المجتمعـات المحليـة مـن اجـل توضيـح صـور الآخـر المختلف والحـدّ من الخلافـات السياسـية والدينيـة والاجتماعيـة المحتملـة.
- **الوصـول إلـى الآخريـن** مـن أجـل بنـاء الثقـة ومد الجسـور من أجـل الحشـد وتنظيـم أنشـطة واجتماعات مـع مختلف المجموعـات الاجتماعيـة في المجتمعـات المحليـة وجمـع الأفـراد والإصغـاء إلـى شـواغلهم وكسـر الصـور النمطية ومدّ الجسـور وتعزيـز الثقة بيـن المواطنين السـوريين.
- **المسـاهمة في تسـوية النزاعـات**، لأنهـا عامل أسـاس لأجل البـدء بعمليات التسـامح التي تنطوي على عـدة نقاط منهـا قبـول المختلـف، التمكن من مهـارة الحوار اللاعنفـي والتوافقي.
- **رفع الوعي المجتمعي** حول الدور الأساسي للمواطن في إجراءات بناء السلام المجتمعي والوطني.
- **إنشـاء الشـبكات والتحالفـات** مـن أجـل تعزيز صـوت جميع مكونـات المجتمعـات السـورية في عملية السـلام على ثلاثـة أصعـدة: - التشـبيك والتعـاون مـع جميـع منظمـات المجتمـع المحلـي للعمـل على مشـاريع مجتمعيـة تخـص عمليـات بنـاء السـلام وتفعيـل مفهـوم المواطنـة والتماسـك الاجتماعـي. - بنـاء التحالفات الشـفافة مع صانعـي القرار ومختلـف المنظمـات والجهـات الفاعلـة الخارجيـة مـن أجـل دعـم عمليـة بناء السـلام مـن خلال دعـم غرفـة المجتمع المدنـي بـكل مكوناته. التنسـيق بين كل مـن ممثلي المجتمع المدني السـوري في المغترب ودول اللجـوء وبين ممثلي منظمـات المجتمـع المحلـي في شـكل العمـل المشـترك من أجـل تمثيل عـادل لقضايـا وشـؤون السـوريين/ات جميعاً.
- **الربـط بيـن المؤثريـن في صنـع القرار** مـن السـوريين في كل من المغتـرب ودول اللجـوء وفي المجتمعـات المحلية

داخـل سـوريا للعمـل معاً مـن أجل تسـوية النزاعـات والعدالـة الانتقالية.

- **الحـرص على إحـداث التـوازن في حضـور النسـاء** أسـوة بحضور الرجـال في إجراءات بناء السـلام، سـواءً النسـاء في حضورهـن الشـخصي أم بصفتهـن ممثـلات لمنظمـات من المجتمـع المدني.
- **الحـرص على دعـم أصوات الشـباب/ات** في تمكينهم/هن من التأثير في مسـتقبلهم/هن في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- **مـد جسـور التواصـل** مـع جيل النـزاع من الأطفـال والمراهقيـن/ات، داخـل سـوريا، في دول الجـوار، في المخيمات، في دول اللجـوء، مـن أجـل فهـم احتياجاتهم/هـن وتمثيلهم/هـن في كل القـرارات والمبـادرات التـي يخوضهـا المجتمـع المدني.
- **انتقـال حـراك منظمـات المجتمـع المدنـي** من رد الفعـل إلى الفعل وذلـك من خلال العمـل المدني المـدروس. بدءاً مـن مراقبـة الظواهـر وحصرهـا ومن ثم تيسـير وإجـراء الأبحاث حـول هذه الظواهـر بغية فهم الأسـباب الجذريـة الكامنة خلفهـا ووضـع الاسـتنتاجات والتوصيـات والحلـول. وبناءا عليه يتـم اقتراح المشـاريع التي يجب على منظمـات المجتمع المدنـي تأسيسـها وإدارتهـا. ومنـه اسـتقراء ظواهر النزاعات في القضية السـورية وإجـراء الأبحاث التي تقـود إلى تحديد النقـاط الموجهة لبناء السـلام.
- **الحـرص على صياغـة دسـتور سـوري** على أسـاس مـن المواطنـة الفاعلـة والناشـطة التـي تمثـل مشـاركة جميـع مكونـات سـوريا الاجتماعيـة والسياسـية مـن خـلال تمثيـل مدنـي ديمقراطـي.
- **تضميـن العمـل المدنـي الإغاثـي** برامـج موازية في التعـافي والتأهيـل الاقتصـادي والمهنـي بالإضافة إلـى التوعية في أشـكال ودور المناصـرة على المسـتوى الوطنـي والدولـي والتدخـلات الاسـتراتيجية لإعداد السياسـات والتأثيـر عليها.
- **التشـبيك والتعـاون** في العمـل المدنـي مع المنظمات غيـر الحكومية التي أسسـتها أو تديرها نسـاء نازحات ولاجئات لأنهـن يتمتعـن بميـزة سـهولة الوصول إلى الفئات النسـائية قليلة التمثيـل في المجالات الاقتصادية والسياسـية.
- **تعزيـز عمـل منظمـات ومبـادرات المجتمـع المدنـي السـوري** المنتشـرة داخـل وخـارج سـوريا في شـكل وحجـم المناصـرة على هيئـة لوبيـات ضاغطـة سياسـيا على المسـتويين المحلـي والعالمـي.

عملية بناء السلام والعملية السياسية

عملية بناء السلام

يركّـز هـذا المحـور على اسـتقراء آراء المشـاركين/ات في الجلسـات السـابقة حـول الآليـات الممكنـة، بحسـب تجاربهـم/هـن، مـن أجل إنجـاح عملية بناء السـلام والعملية السياسـية في سوريـــا.

وقد أشـاروا إلى أن تبايناً في خبرات السـوريين/ات في معرفتهم/هـن وفاعليتهم/هـن ومـدى رغبتهم/هـن في المشـاركة في عمليـة بنـاء السـلام والعمليـة السياسـية. متحدثيـن أن البعـض يـرى أن مشـاركته/ا ضروريـة وأن على صنـاع القـرارات الإصغاء إلى الشـعب السـوري على تنـوع مكوناتـه، بينمـا يرى البعـض الآخر أن وسـائل الوصول والمشـاركة ضئيلـة وغير مؤثـرة في صناعة القرار الدوليـة أو المحلية.

اشـتكى بعـض ممثلـي/ات منظمـات المجتمـع المدنـي والناشـطين/ات مـن التحييـد وأنّ مسـاهماتهم/هن مهمّشـة وتقتصـر على وضـع علامـة صـح أو خطـأ أمـام تقاريـر المجتمـع الدولـي عوضًـا عـن أداء أدوار ذات أهميـة في العمليـة السياسـية يتـمّ الاسـتماع بهـا إلـى أصواتهم/هـن وأفكارهم/هـن.

فيمـا يلـي نجـد تلخيصـاً لمـا تناولتـه نقاشـات المشـاركين/ات مـن **مطبـات وتحديـات تقـف بوجـه المجتمع السـوري وتحـد مـن إمكانيـة مشـاركته مشـاركةً فعالـة ومتكاملـة في عمليـة بنـاء السـلام والعملية السياسـية:**

- الوضـع الاقتصـادي المتدهـور جعـل الشـاغل الأسـاس للسـوريين/ات في داخـل سـوريا هـو تأميـن الاحتياجـات الرئيسـة وشـحذ مهاراتهم/هـن المهنيـة لأجل البقاء، أما السـوريون/ات خارج سـوريا فهم/هـن مثقلون بعـبء الاندماج وصدمات الاغتـراب والحصـول على فـرص عمـل لائقـة، ذلـك كلـه كان على حسـاب تطويـر مهاراتهم/هـن الثقافيـة والسياسـية والفكريـة لأجـل فهـم عمليات بناء السـلام.
- ضآلـة المعلومـات التي تصل السـوري/ة حول عمليات السـلام سـواءاً تلك التـي انطلقت في جنيف بـإدارة الأمم المتحدة أو أسـتانا برعايـة روسـيا وتركيـا وإيـران. سـبب الضآلـة في المعلومـات هو نقص الشـفافية مما أسـهم في زيـادة الفجوة بيـن السـوريين/ات مـن جهـة وبيـن الجهـات الفاعلـة في هـذه العمليـات مـن جهـة أخـرى، كمـا عـزز مـن عـدم الثقة بأجنـدات الجهـات الدوليـة الكبـرى ومـدى انشـغالها بمصلحـة السـوريين/ات وإنهـاء النـزاع. عـدا عـن عدم وجـود آليات للمسـاءلة أثنـاء إجـراء هـذه العمليـات يمكـن للشـعب السـوري اسـتخدامها في حـال تـم الاتفـاق على مـا يخالـف رغبة الشـارع السوري.
- معـوق الافتقـار إلـى حقـوق الإنسـان وحريـة التعبيـر والقبضـة الأمنيـة في داخل سـوريا يؤثّر بشـكل كبيـر على القدرة على تحقيـق مشـاركة كافيـة مـن السـوريين/ات داخـل سـوريا في إجـراءات عملية بناء سـلام شـاملة.

- انقسـام المعارضـة السـورية إلـى اتجاهـات متعـددة وافتقارهـا إلـى رؤيـة توافقيـة وواضحة حول مسـتقبل سـوريا ممّا يجعـل جلـوس أعضائهـا على طاولات التفاوض غيـر مجدية وتفضي إلى انشـقاقات إضافية في الموقـف تجاه عمليات السـلام والعملية السياسية.
- انقسـام السـوريين/ات في مواقفهم/هـن تجـاه القرارات الأممية والعالميـة فبعضهم يرحب بقرار الأمـم المتحدة 2254* وآخـر يشـكّك في القـرار متخوفـاً مـن أن يكـون للقـرار أي صلـة بقبـول تطبيع العلاقـات مع إسـرائيل. كذلك الأمـر عندما يأتـي النقـاش إلـى قضية الحظـر والعقوبات المفروضة من قبـل الأمم المتحـدة والاتحاد الأوروبي على سـوريا فبعضهم يوافـق عليهـا وآخـر يجدهـا ظالمة وغير محقة وتشـكّل حاجـزًا أمام تحقيق السـلام.

لـذا يعلـو صـوت التشـاؤم حـول **مـدى فعاليـة عمليـة بناء السـلام والعمليـة السياسـية** وكونهـا طويلة الأمـد تفتقر إلـى الالتـزام أو النيـة السياسـية مـن قبـل المجتمـع الدولـي والنظـام معاً.

> **«أنـا مسـتعدّ للعـودة إلـى سـورية والمسـاهمة في عمليـة بنـاء السـلام والمسـاعدة في بنـاء مسـتقبل سـوريا، ولكنّنـي بحاجة لضمـان الأمان والتوصّـل إلـى أرضيّة مشـتركة». 2021**

أظهـر المشـاركون/ات حماسـاً في الجلسـات جميعهـا فيمـا يتعلـق بهـذا المحـور وأبـدوا أفكارهم/هـن التـي بحسـب اعتقادهم/هـن ضـرورة تمهـد للمباشـرة بعمليـة بناء السـلام والعمليـة السياسـية وكانـت أفكارهم/هـن كالتالـي:

- بيئة آمنة للسوريين/ات منزوعة السلاح.
- ضمانـات محلية ودولية تسمح بعودة اللاجئين.
- وضع خطة اقتصادية نافذة وحقيقية تتيح للنازحين/ات داخليًا العودة إلى مناطقهم/هن وقراهم/هن.
- مشـاركة المواطنيـن/ات السـوريين/ات بزخـم ناشـط في العمليـات السياسـية الرسـمية وغيـر الرسـمية في سـوريا من خـلال إنشـاء منصـات مدنيـة تقـر آليـات حقيقيـة للمشـاركة تبدأ مـن توفير مسـاحات الحـوار لبنـاء علاقـات اجتماعية بنّـاءة بيـن السـوريين/ات مـن كافـة الأطـراف المعنيّـة على امتـداد الجغرافيـا السـورية وكذلـك مـع السـوريين/ات في الخارج.
- تطويـر إدارة النزاعـات وأدوات التواصـل اللاعنفية وأدوات وطرق بناء السـلام بشـكل واسـع، وهذا أمر يتطلـب إدراكاً ووعياً وفاعليـةً مـن المؤثريـن المجتمعيين من الدينيين ومن شـيوخ القبائل والعشـائر ومن الناشـطين المدنيين والسياسـيين.
- تأديـة المجتمـع المدنـي داخـل سـوريا دوره المنوط بـه في توجيـه العملية السياسـية نحـو الاسـتقرار ومراقبتها وربط أواصـر المجتمـع السـوري الذي تفـرق أثناء النـزاع ثقافيـاً ومجتمعياً.
- اعتبـار النظـام التربوي في سـوريا جزءاً لا يتحزأ من عمليات السـلام واللاعنف. حيث تشـّكل المناهـج التعليمية والتربوية خطـوة أساسـية في هـذا المجـال، من مثـل تضمينها مفهوم العدالة والمسـاواة بين الجنسـين، حق الآخـر في الاختلاف

* تـمّ اعتمـاد قـرار مجلـس الأمـن التابـع للأمـم المتحـدة رقـم 2254 بالإجمـاع في 18 كانـون الأول/ديسـمبر 2015 ويدعـو إلـى وقف إطـلاق النار وإلى تسـوية سياسـية في سـوريا كمـا يصـف خارطـة الطريـق من أجـل الانتقال السياسـي في سـوريا.

والمواطنـة، الإدمـاج الثقـافي لجميـع مكونـات سـوريات في هـذه المناهـج، اعتبـار اللغـات المحكيـة الأخرى في سـوريا حقـاً مشـروعاً لمن يريـد أن يتعلمها.

- الاسـتفادة مـن انتشـار منظمـات المجتمـع المدنـي السـورية في أوروبا من خـلال تقديمهـم الدعم والخبـرة في عملية بناء السـلام والعملية السياسـية في سـوريا.
- صياغـة شـاملة وتشـاركية لعقـد اجتماعـي مـن أجل سـوريا يسـلّط الضـوء على المسـاواة والعـدل بين جميـع مكونات سـوريا السـكانية بنـاءاً على المبـادئ السياسـية والاقتصاديـة، والاجتماعيـة، والثقافيـة، والقانونية.
- وضـع دسـتور جديـد بقيـادة لجنـة مسـتقلّة لصياغـة الدسـتور تهـدف إلـى إقامـة سـوريا الديمقراطيـة، تلتـزم مـواده بمبـادئ المواطنـة والعـدل وسـيادة القانـون ويرتكـز على الشـرعة الدوليـة لحقـوق الإنسـان دون تحيـزات لصالـح أي مجموعـة سياسـية، أو اجتماعيـة، أو عرقيـة، أو إثنيـة تضمـن حقـوق كافـة المكونـات السـكانية السـورية.
- جنـدرة الدسـتور بما يصـب في مصلحة تفعيل دور النسـاء وحقوقهن في التمثيل السياسـي، والاقتصـادي، والاجتماعي قانونياً وتنفيذياً.
- تضميـن حضـور السـوريين/ات خـارج سـوريا في عمليـات الانتخـاب الرئاسـية والمحليـة تحـت رعايـة دوليـة غيـر منحـازة.
- الالتفـات جديـاً وسـريعاً إلـى رعايـة جيـل الأطفـال الذيـن ولـدوا وتربـوا في المخيمـات مـن خـلال وضـع نواظـم تقلـص الفـارق الطبقي والتعليمي وتعالج الأذى النفسـي والتمييـز العنصـري الـذي طـال هـذه الفئة من السـوريين/ات مـن أجـل سـلام اجتماعـي مسـتدام.
- مراعـاة عـدم تهميـش أي مكـون مـن مكونـات المجتمـع السـوري في عمليـات بنـاء السـلام والعمليـة السياسـية.
- دعـم إشـراك اللاجئيـن/ات السـوريين/ات في المخيمـات بعمليـة السـلام بقـرار سياسـي موحـد يدعـم جهـود منظمـات المجتمـع المدنـي على هـذا الصعيـد.

> **«أنـا مـن بيـن 22 مليـون شـخص يتطلّعـون إلـى بنـاء السـلام، السـلام للجميـع». 2021**
>
> **«مـن المهـمّ الحـرص على دور نشـط أكثـر للنسـاء وبخاصـة في المجـال السياسـي والاقتصـادي ومواقـع صنـع القـرارات». 2021**

- استبدال مفهـوم التقبـل بمفهـوم التفهـم فيمـا يخـص القـرارات الاممية وذلـك بفتـح النقاش حـول عمليـات صياغة هـذه القـرارات أمـام المجتمـع السـوري مـن قبـل مبـادرات مـن المجتمـع المدنـي، ومـن ثـم توصيـل أصـوات وتعليقـات السـوريين/ات المعترضـة أو الموافقـة على هـذه القـرارات إلـى صناعهـا.
- تضميـن مفهـوم الأقلمـة في العملية السياسـية أي اللامركزية الإقليمية وفصل السـلطات الثلاث القانونية والتشـريعية والتنفيذيـة على المسـتويات الحكوميـة والإداريـة والإقليميـة والمحليـة (اسـتناداً إلى وثيقـة الإطار الوطنـي للتخطيط الإقليمـي) بوصـف الأقلمـة مسـاراً ممكناً من أجـل حل الأزمة السـورية.
- إعـادة الروابـط الإنسـانية بيـن السـوريين (شـمال غـرب- شـمال شـرق- مناطق تحت سـيطرة النظـام- خارج سـوريا) من

خـلال مبـادرات ثقافيـة واجتماعيـة تعزز الجانـب الإنسـاني في العلاقات.

- البدء بعمليات تعويض الضرر لكل مواطن تأذى جراء النزاع في سوريا وإعادة الحقوق لأصحابها.

اعـتـراف الجهـات العسـكرية والجهاديـة والمسـلحة المتورطـة في جرائـم الحرب في سـوريا بحجـم الضرر الذي تسـببت بـــه.

- إفراغ المعتقلات السياسية السورية من المعتقلين/ات ورد الاعتبار لهم/هن معنوياً ومادياً.
- إعـادة النظـر في العقوبـات المطبقـة على سـوريا مـن خـلال تجنيـب المواطنيـن/ات الأذى وحصـر العقوبـات بالجهـات السياسـية والعسـكرية فقط.

العدالة الانتقالية / العدالة الاجتماعية

ذهبت النقاشات التي تناولت العدالة الانتقالية بشكلها العام إلى فاعلية أثرها على مجريات العملية السياسية من أجل سلام مستدام، لاسيما جانب التدقيق والتحليل في الأسباب الجذرية للنزاع بغية فهم أسبابه وإحصاء أضراره البشرية والمعمارية. إلا أن ردود فعل المشاركين/ات على طرح إمكانية تطبيق العدالة الانتقالية في سوريا كان مثيراً للجدل وبمثابة تمثيل شعبي يعكس آراء السوريين/ات المتنوعة. حيث عبّر بعض السوريين عن دعمهم الكامل للعدالة الاجتماعية لكونها تسوية ضامنة لرفض الانتقام وإقصاء الآخر، حيث تعني التمسك بالتنوع الديموغرافي والعرقي والديني والطائفي والثقافي الذي تنطوي عليه مناطق النزاع، كما تؤدي إلى تسوية تؤسس لأرضية مشتركة لعملية بناء السلام. في حين كان هناك من رفض العدالة الانتقالية رفضاً قاطعاً تخوفاً من الفشل وإطالة مدة التوصل إلى حلول حيث أن العدالة الانتقالية تتطلب مساءلة صناع القرارات المتورطين/ات في النزاع وكل من تمتّع بصلاحيات استخدام العنف وهو ما يعني أن إجراءات العدالة الانتقالية / العدالة الاجتماعية تواجه رفضاً من الجهات والشخصيات التي استفادت ومازالت تستفيد من مكتسبات الحرب.

> **«أخيرًا، يجب مساءلة كلّ من تلطّخت يداه بدماء السوريين سواءاً من المعارضة أو من مفاصل النظام السوري».2021**

نعـرض هنـا أسـباباً إضافيـة تفسـر قلـة انخـراط السـوريين/ات في مسـألة العدالـة الانتقاليـة/ العدالـة الاجتماعيـة:

- ما يواجهه السوريون/ات من انهيار في الثقة بالانتماءات السياسية.
- سـيادة الشـعور بـأنّ «مـا مـن أحـد آمـن» داخـل المجتمعـات السـورية، هـو الـذي يدفـع النـاس إلـى توخّـي الحـذر مـن الخـوض في أي حـراك أو نقـاش سياسـي.
- تفاقـم الانقسـامات الاجتماعيـة والسياسـية بيـن السـوريين/ات سـواءا داخل أو خـارج سـوريا مهد الطريق نحـو صعوبة تقبـل الآخـر والتخـوف منـه ومن إقامـة مصالحـات غير مضمونـة معه.
- إن التأسـيس لانقسـامات السـوريين/ات يبـدأ في بعـض مواد الدسـتور الأساسـية المتجاهلـة للتنوع الإثنـي، أو الطائفي أو العرقـي أو الدينـي، ممـا يقيـم فروقـاً في منسـوب الشـعور بالمواطنـة والانتمـاء وبالتالي عدم تشـكل هوية سـورية جامعـة بـل هويـة متحيزة لمكـون سـوري دون غيره.
- الرغبة العامة لدى السوريين/ات ولاسيما الشباب/ات بمغادرة سوريا والبحث عن مستقبل آمن.
- معانـاة عـدد كبيـر مـن الشـباب/ات والأطفـال السـوريين الذيـن عايشـوا النـزاع أو ولـدوا أثنـاءه مـن الصدمـة النفسـية والفكريـة نتيجـة العنـف والفقـد وشـعورهم/هن بتفـكّك النسـيج الاجتماعـي في مجتمعاتهم/هـن ممـا جعلهم/هن يشـعرون/ن باللاجـدوى مـن الحلـول السياسـية.
- مخـاوف مـن عـدم تنفيـذ تسـوية العدالـة الانتقاليـة مـن قبل النظـام حيـث لا توجد لدينـا بالدسـتور مادة تقـر بتنفيذ الاتفاقيـات الدوليـه التـي يتـم عقدهـا مـع المجتمـع الدولـي، وكذلـك الأمـر في المناطـق الخارجة عـن سـيطرة النظام حيـث لا وجـود لحكومـات وسـلطات تشـريعية، ممـا يحيل مثـل هذه التسـويات إلى إجـراءٍ هلاميٍ غيـر قابـل للتنفيذ أو المساءلة.

بنـاءاً على ما تم طرحه من معوقات لمسـار العملية الانتقاليـة / العدالة الاجتماعية طـرح المشـاركون/ات مجموعـة من المقترحات التي تسـهم في تفعيل هذا المسـار كالتالي:

- فصـل سـلطة الجيش عن سـلطات رئيـس/ة الحكومـة أو القائـد/ة في المناطـق الخارجة عـن سـيطرة النظام.
- محاسـبة الجنـود والعسـكريين مـن جميـع الأطـراف الذيـن تلطخـت أيديهـم بالدمـاء مـع ضـرورة الأخـذ بعيـن الاعتبار أن المسـؤولية الحقيقية والكبرى تقع على عاتق الشـخصيات العسـكرية والقياديـة والسياسـية التـي كانـت تتخذ قـرارات القتـل والتصفية بحـق المدنيين.
- أن تقتضـي تسـوية العدالـة الانتقاليـة مطالبـة الحكومة وسـلطات المناطـق الخارجة عن سـيطرة النظـام بالشـفافية مـع الشـعب حـول تنفيذ بنـود التسـوية والمحاكمـات وحجم ميزانيـة الدولـة أو المنطقـة التـي تحـت السـيطرة وكيفيـة توزيعها ضمن نظام المسـاءلة الشعبية.

- إن إعـادة صياغـة الدسـتور ضـرورة يجـب أن تكـون مـن أولويـات تسـوية العدالـة الانتقاليـة/ العدالـة الاجتماعيـة، يجب أن تكـون صياغـة شـاملة لأحقيـة جميـع مكونـات سـوريا في المواطنـة مـن أجـل بنـاء ديمقراطـي مدنـي حـر للدولـة السـورية. كمـا يجـب إلغـاء قانـون الأحـوال الشـخصية وتأسـيس قانـون العائلـة الـذي يسـاوي بيـن المـرأة والرجـل في الحقـوق والواجبـات ويعطـي الأولويـة لحقـوق الطفـل. كمـا يجب أن يتـم جعـل القوانين القاضية بالمسـاواة بيـن الرجل والمـرأة في التمثيـل السياسـي والاقتصـادي نافـذة غيـر معطلـة بـأي مـادة اسـتثنائية أو فرعيـة.
- إنّ عمليـة إعـادة الثقـة بعمليـة بنـاء السـلام وسـير العدالة الانتقاليـة/ العدالة الاجتماعيـة يتطلب من صانعـي القرارات الاسـتماع إلـى أصـوات الشـعب في المجتمعات المحليـة وأن يتخذوا القرارات وفقًـا لحاجات المجتمعـات عوضًا عن تلبية حاجـات الجهـات الخارجية التي تدعي تمثيل الشـعب السـوري على المنابـر الدولية.
- تفعيـل دور الشـباب/ات في تسـوية العدالـة الاجتماعيـة لعـدة أسـباب منهـا كونهم/هـن ينتمـون لجيل جديد سـيتم البنـاء على تجربتـه ورؤيتـه في سـوريا المسـتقبل ولأن تحييدهم/هـن مـن هـذه العمليـة تعنـي دفعهم/هـن إلـى مغـادرة سـوريا وخسـارتهم/هن كعنصـر فاعـل في عمليـة التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة.
- وضـع خطـة أمنيـة تضمن أمان الشـعب بجميع مكوناته تقوم على تأسـيس مجلس عسـكري مؤقت مكـون من مدنيين مؤهليـن مـن المناطـق الجغرافية كافـة بحيث يصبح سكان/سـاكنات كل منطقـة يحكمون/ن منطقتهم/هن عسـكرياً لضمـان شـعورهم/هن بالأمـان إلـى أن تتـم إجـراءات المحاسـبة واسـتتباب الأمـن وإنهـاء آثـار النـزاع المسـلح ومخـاوف الانتقـام. يتـم وضـع آليـات عمـل يتبعهـا المجلـس العسـكري بحسـب التسـوية الانتقاليـة ويخضـع المجلس العسـكري للمسـاءلة الشـعبية مـن خـلال عمليـة تمثيـل انتخابيـة. أثنـاء فتـرة المرحلـة الانتقاليـة يتم تدريـب ضباط وعسـكريين نزيهيـن للعمـل ضمـن آليـات الحمايـة الوطنيـة الضامنـة لأمـان جميـع مواطنـي/ات سـوريا على تنـوع مشـاربهم. بعد انتهـاء المرحلـة الانتقاليـة يلغـى المجلـس العسـكري المؤقـت ويتـم تسـليم القيـادات العسـكرية الجديدة زمـام حماية الدولـة السـورية الديمقراطية.
- إلغـاء الخدمـة الإلزاميـة وجعلهـا خدمـة تطوعية، ورفـع رواتب الجنـود المتطوعين/ات وتحقيق مسـتوى معيشـة كريم لهم/هـن وتأميـن طبي عال.
- حـل جميـع أجهـزة المخابـرات السـورية في مناطـق النظـام السـوري ومحاسـبة مـن أسـاء لمنصبـه ودوره في عمليـات الاعتقـال العشـوائي والتعذيـب والفسـاد وإعـادة وضـع منظومـة أمنيـة مدنية ناظمـة لعمـل المخابرات دورهـا محصور في أمـان الشـعب وليـس بقـاء الحاكم.
- حـل جميـع أجهـزة السـلطات الأمنيـة الحاكمـة في المناطـق الخارجـة عن سـيطرة النظـام ومحاسـبة مرتكبـي الجرائم والعنـف ووضـع منظومـة أمنيـة مدنيـة لعمـل المخابـرات دورهـا محصـور في أمان الشـعب وليـس بقـاء الحاكم.
- اسـتقلالية القضـاء؛ أي أن القـرارات القضائيـة يجـب أن تكـون حياديـة وغيـر خاضعـة لنفـوذ الفـروع الأخـرى للحكومـة (التنفيذيـة والتشـريعية) أو لنفـوذ المصالـح الخاصـة، أو السياسـية أو لنفـوذ الحـزب الحاكـم أو المخابـرات.
- وزارة الدفـاع تابعـة تمامًـا للسـلطة المدنيـة وليـس الحاكم، رئيسـها بدرجة وزيـر دولة يسـاعده نائبان أحدهمـا برلماني وآخـر إداري. تعمـل وزارة الدفـاع جنبًـا إلـى جنـب مـع وزارة الخارجية على صياغة السياسـة الأمنية لسـوريا.
- يجب تحديد فترة إجراءات العدالة الانتقالية/العدالة الاجتماعية بمدة زمنية محددة ملزمة.

«لـم يعـد هنالـك أي أمـان حتـى ما بيـن الأخوة. على النظـام بكاملـه أن يتغيّـر». 2021

«أخشـى التفـكّك في سـوريا وأن تصبـح 5 دول - تركيـا شـمالًا وشـمال غـرب البلاد، أميـركا في الشـمال شـرق وإسـرائيل في الجنـوب غـرب وروسـيا في الغـرب». 2021

«أخشـى أنّنـا قـد وصلنـا إلـى مرحلـة التدميـر عوضًـا عـن البنـاء. لـم يعـد هنـاك مـن يتحـدّث باسـم سـوريا أو يعمـل لصالـح البـلاد». 2021

«إنّنـا مجتمـع عنيف تربّى على فكـرة أنّ «عصي الانضبـاط صُنعت في الجنّة». 2021

«مـن المهـمّ أن نحـرص على تعزيـز دور النسـاء وبخاصـة في المجـال السياسـي والاقتصـادي ومواقـع صنـع القـرارات». 2021

توصيـات لصـانعي/ات القـــرارات

صنـاع القـرار هم نحن جميعاً؛ أفراداً سـوريين/ات، منظمات ومؤسسـات ومبادرات وتجمعات من المجتمع المدني، سياسـيين/ات سـوريين/ات بانتماءاتهم/هـن المختلفـة، أشـخاصاً وجهاتٍ اقتصادية وعسـكرية سـورية وبالتعاون مـع أصحاب المصلحة من المجتمـع الدولي.

إن مسـتقبل سـوريا المأمـول يعتمـد على تعاوننا جميعاً. ومنه فإنّ (ميثاق المواطن/ة السـوري/ة) يسـعى لاسـتقراء مطالب المواطنيـن/ات السـوريين/ات وتطلّعاتهم/هـن ومتطلباهم/هـن مـن أجل صياغة دسـتور يضمن حقوق جميـع المواطنين/ات السـوريين والتأسـيس لعمليات السـلام والعدالة الانتقالية.

مـن خـلال هـذا الميثاق نحـث الناشـطين/ات في المجتمع المدني السـوري على اسـتخدام ميثـاق المواطن لمناصـرة الرؤية التـي ينطـوي عليهـا. ونطلـب مـن الجهـات المانحـة الدوليـة ومـن صانعـي/ات القـرارات على جميـع المسـتويات الإقـرار بـ (ميثـاق المواطـن/ة السـوري/ة) هذا للتعاون والتنسـيق بشـكل فعـال وعادل مع بعضهـم البعض وتأديـة دورهم/هن لإعادة بنـاء البـلاد مجتمعياً وسياسـياً وعسـكرياً وأمنيـاً واقتصادياً.

بنـاءاً على الجلسـات والنقـاش التـي قمنـا بتنسـيقها مـا بيـن تمـوز 2021 وكانـون الثانـي 2024 تجـدون أدنـاه **توصيـات المشـاركين/ات لصانعـي/ات القـرارات:**

إلـى المجتمع الدولـــي

- ملاءمـة العقوبـات المفروضة على سـوريا بشـكل عـادل، إذ إنّ صيغة العقوبات الحالية توازي بشـكل غيـر عادل ما بين الشـعب السـوري وبين السياسيين/ات والعسكريين/ات السـوريين/ات المتورطين/ات بدماء المدنيين/ات.
- توفير وتسهيل الدعم الاقتصادي لأجل عملية إعادة بناء سوريا.
- تفعيـل وتنفيـذ تطبيـق القوانيـن الدوليـة وتفعيل المـادة 7 من ميثـاق الأمم المتحدة الملـزم وتنفيذ قـرار جنيف رقم

2254 مـع تحديد مـدة زمنية ملزمـة للتنفيذ.

– إنشـاء فريـق دولـي مـن المفاوضيـن/ات يضمـن تمثيـلاً عـادلاً لـكل أطيـاف المجتمـع السـوري في المحافـل الدوليـة لإيصـال مطالـب الشـعب السـوري بكافـة مكوناتـه.

– ضمان حرية التنقل الآمن والميسر للسوريين/ات داخل وخارج سوريا.

– اختيار ممثلين/ات للمجتمع المدني في المحافل الدولية ضمن معايير مناسبة للمجتمع المدني وممثلة فعلياً له.

– على المجتمـع الدولـي مراقبة ومحاسـبة جميع الجهات والأفـراد المتورطين بحالة الفوضى والفسـاد والقتل والاعتقال السياسـي والمطالبه بالافراج عن جميـع المعتقلين/ات وحمايتهم/هن.

– اعتماد الدعم والشفافية والعدالة وعدم الازدوجية أثناء انخراط المجتمع الدولي في العملية السياسية في سوريا.

– الحـرص على الوصـول إلـى الأرض أثنـاء التعامـل مـع شـؤون السـوريين/ات ومطالبهم/هـن والتحليـل بشـكل منصـف وحيـادي وواقعـي بمعـزل عـن توجهـات ومصالـح الـدول الكبرى.

إلى الأمـــم المتّحـــدة

– الإقـرار بوجـود دور أساسـي للمجتمـع المدنـي السـوري في عمليات بناء السـلام ودعمه لوجسـتيا وماديـا ليكون على سـوية مهنية عاليـة أثناء أدائـه لدوره.

– تعزيز مفهوم المساواة والشفافية في البرامج المطروحة الخاصة بالتنمية، والتركيز على عملية التعافي المبكر.

– التأكد من إيصال الدعم لمستحقيه في كافة الأراضي السورية من خلال أدوات مراقبة فعالة.

– الحيـاد وعـدم التحيـز لطـرف ضـد الآخـر أثنـاء اتخـاذ القـرارات فيمـا يخـص عمليـات السـلام والعمليـات السياسـية والاقتصاديـة والعسـكرية والإغاثيـة والصحيـة في سـوريا.

– إعـادة النظـر في اسـتراتيجيات التنميـة وإجـراءات دعم ورعاية اللاجئين سـواءا في دول الجـوار والمخيمات أو في دول اللجـوء الأوروبية.

إلى الحكومـة السـوريـة

– إجـراء انتخابـات نزيهـة وحـرة لاختيـار أعضـاء مجلس الشـعب، يتم التمهيـد لها بعملية سياسـية مدعومـة من جهات دوليـة نزيهـة حياديـة، وتحـت رعايـة الأمـم المتحـدة، بشـكل يضمن أن تكـون نتائـج هـذه الانتخابـات ذات تمثيل عادل لكافـة مكونـات الشـعب السـوري وتوجهاتـه السياسـية والفكريـة وتراعي الكوتا النسـائية ونسـبة تمثيل عاليـة للفئات العمريـة الشـابة من الإنـاث والذكور.

– الاسـتفادة مـن تجـارب الـدول المتقدمـة «الديمقراطيـة» في تحديـد شـكل الدولـة السـورية ونظـام الحكـم الضامـن لحقـوق الجميع.

– إلى الرئيس السوري الحالي: فكر بالشعب السوري ومصيره.

– يجب إضافة كلمة الإبداع إلى وزارة الثقافة.

- تعـاون وزارة السـياحة ووزارة الثقافـة والإبـداع على دعـم مشـاريع إعـاده ترميـم الأماكن السـياحية كالأسـواق المغلقة القديمـة وإحيـاء الاماكـن التاريخيـة واحياء التـراث اللامادي.

- إلـى كل مـن وزارتـي الثقافـة والإبـداع ووزارة السـياحة: عليكمـا يقـع جـزء كبيـر من مسـؤولية تعزيـز الوعـي والانتماء للهويـة السـورية وذلـك مـن خـلال إيـلاء أهمية أكبـر للتوعيـة بالتراث السـوري والحضـارات التـي تعاقبـت على الامتداد الجغـرافي السـوري وعـدم طمـس أي من آثـار هـذه الحضارات.

- إشـراك المـرأة في صنـع القـرار على كافـة الأصعـدة ضـرورة لايمكـن التغاضـي عنهـا في عملية بناء مسـتقبل سـوريا، والانتقـال مـن مرحلـة النوايـا في الإشـراك إلى إصـدار القـرارات والتنفيذ مباشـرة.

- تمكين النساء وتثقيفهن سياسياً واقتصادياً.

- الحرص على أمان المواطن/ة وإتاحة مساحات آمنة للتعبير وإبداء الرأي.

- الشفافية في خطط التطوير الاقتصادي والتنمية المحلية تقترن بإجراء المحاسبة الشعبية.

- مناقشـة خطـط إعـادة الإعمـار مـع ممثلـي/ات الشـعب المنتخبيـن/ات في مجلـس الشـعب، واتخـاذ القـرارات في الاتفاقيـات وتنفيذهـا ضمـن مفهـوم الشـفافية والمحاسـبة.

- تحـري الدقـة والمصداقيـة في إصـدار وتصديـق الوثائـق الرسـمية وهنـا لابد من فتـح قنـوات التواصل والتنسـيق بين الحكومـة السـورية والسـلطات الأخـرى الحاكمـة في سـوريا والتـي تقـوم بإصـدار مثل هـذه الوثائق والعمـل على ضبط عمليـات الفسـاد والتزوير.

- بعد تأسـيس التعاون والتنسـيق الشـفاف بين الحكومة السـورية وبين السـلطات الأخرى في الشـمال السـوري الشرقي والغربـي في سـوريا وتحـري الدقـة يجـب الاعتـراف بالوثائـق الرسـمية الصـادرة عـن هـذه السـلطات مـن مثـل: الهويات الشـخصيات، عقـود الـزواج، عقـود الطلاق، شـهادات الوفـاة، عقود البيع والشـراء.

- وضـع خطـط داعمة للتخفيف من هجرة الشـباب/ات واسـتراتيجيات أخرى تحفزهم/هن على العـودة والعمل والعيش في سوريا.

- لا بـد لـوزارة التجـارة والاقتصـاد اعتمـاد خطط تؤسـس لاقتصاد على أسـاس الجدارة سـواءا في التوظيف أو في إنشـاء المشـاريع الاقتصاديـة الصغيـرة أو الكبيـرة أو في إجـراء المناقصات وشـغل المناصب بنـاء على الكفـاءات والخبرات وليس على التحالفات السياسـية أو المحسـوبيات.

إلى السياسيين/ات السوريين/ات

- العمـل على تأميـن العـودة الآمنـة للنازحين/ات داخليًـا واللاجئين/ات إلـى مناطقهم/هن وذلك بوضع عقـود وقرارات تلـزم جميـع الأطـراف في سـوريا على احتـرام القوانيـن الدوليـة الخاصـة بحمايـة حقـوق الإنسـان وحقـوق اللاجئيـن ومتابعـة تنفيذها.

- السـعي والمطالبـة بصياغـة دسـتور جديد يشـمل حقوق جميـع السـوريين/ات وكافة مكونـات سـوريا، على تنوعها، بمـا يضمن التمهيـد لسـوريا الديمقراطية.

- العمـل على إقـرار التنـوّع الغنـي للمجتمـع السـوري بكافـة القـرارات والإجـراءات الحكوميـة والمؤسسـاتية في سـوريا

وعـدم اسـتثناء أي مـن الهويـات الإقليميـة والإثنيـة والدينيـة والعرقيـة والجندريـة تحـت مسـميات هلاميـة مـن مثـل (سـوريا واحـدة) والـذي عـادة مـا يبـرز هويـة واحـدة على حسـاب الهويـات الأخـرى في سـوريا.

– اعتبـار المجتمـع المدنـي شـريكاً في القـرار السياسـي والاقتصـادي والمجتمعـي وعـدم اسـتثنائه من عمليـات الإعمار وعمليـة بنـاء السـلام، مـع ضـرورة خلق إطـار مرجعي قانونـي للمجتمع المدنـي يتيح له تأديـة دوره الفعـال في تطوير البلاد.

– الشـروع بالتمهيـد لتعدديـة الأحـزاب واسـتقلاليتها مـن خـلال المطالبـة بالانفتـاح السياسـي والثقـافي والفكري دون قيـود في الحريات.

– التنسيق مع الدول العربية التي تستضيف لاجئين/ات سوريين/ات لأجل حفظ حقوقهم/هن في العيش الكريم.

– جعـل ملـف المعتقليـن/ات من أولويات مطالب السياسـيين/ات سـواءا كان معرفـة مصيرهم/هن أو التعـرف إلى أماكن دفـن من مـات منهم/هن.

– العمل جدياً على جبر ضرر عائلات الشهداء وضرر من تعرض لخسائر مادية أو عمرانية.

– التعـاون مـع المجتمـع المدنـي على وضـع خطـط لبرامج نفسـية واجتماعيـة تهدف إلـى تأهيـل المعتقلين/ات في المجتمعات.

– أن تكـون أولويـة السياسـيين/ات العدالـة وإعـادة حقوق السـوريين/ات وإنصافهم/هن أثناء تسـوية العدالـة الانتقالية وليـس التعنـت بـآراء وإيديولوجيـات فرديـة أو دينيـة أو حزبيـة، أي التحدث عن الاتجـاه التوافقي (لا غالـب ولا مغلوب).

– التأكيد على تضمين مفاهيم الشفافية والمساءلة والمحاسبة في كل إجراء أو قرار.

– على السياسـيين/ات من جميع مراكز القوى السـورية سـواءا في شـمال شـرق سـوريا أو شـمال غربها أو المنظمات غير الحكوميـة أو الحكومـة السـورية العمـل على ترسـيخ مفهـوم الهويـة السـورية والمواطنة مـن خلال نظـام ديمقراطي يعتـرف بكافة مكونات سـوريا وخصائصهـا الثقافية.

– الشـفافية مطلوبـة بقـوة أثنـاء العمليـة السياسـية مـن خـلال تقديـم معلومـات دوريـة وسـهلة الوصـول حـول سـير العمليـة إلـى المواطنيـن/ات.

– يجـب إعـادة النظـر بعمليـة بنـاء السـلام التـي تمـت ممارسـتها مـن الأعلى إلـى الأسـفل وهـو ما أخـل بثقـة القاعدة الشـعبية بالسياسـيين/ات، لـذا يجـب أن يعـاد الاعتبـار للقاعـدة الشـعبية **«**المجتمـع بمكوناتـه كاملـةً**»** ومـن ضمنـه المجتمـع المدنـي ليكـون عمـل السياسـيين/ات داخليـا وخارجيـا اسـتجابة للقاعـدة ومطالبهـا.

– يجب مواءمة المصطلحات والبرامج السياسية التي يتم جلبها من الغرب بما يتناسب مع السياق السوري.

– تقـع على عاتق السياسـيين/ات السـوريين/ات مسـؤولية مناقشـة برامج ومشـاريع تسـتهدف توعية الجيـل المهاجر الثانـي (الـذي ولـد خارج سـوريا) بالانتمـاء والهويـات الثقافية السـورية المتنوعة.

– حوكمة العملية السياسية وبناء السلام.

– الاتفـاق على رفـع أيـدي كافـة الـدول الخارجيـة عن الشـأن السـوري وتحييـد مصالحها سياسـياً وعسـكرياً فيما يخص سـير العمليـة السياسـية في سـوريا من مثـل اسـتخدام الفيتو (روسـيا والصين).

إلى السلطات التنفيذية والتشريعية والقانونية

- دعـم واحتـرام حقـوق الإنسـان في الكرامـة والحريـة والتعبيـر عـن الـرأي ومحاربـة الفسـاد المخـل بمفهـوم العدالـة والإنصاف.
- الحرص على أن تلبي الأطر المرجعية القانونية السورية حاجات الناس الأساسية.
- وضع قوانين وأنظمة تحد من انتشار حالات العنف بين السوريين/ات وتساهم في حل النزاعات بشكل نهائي.
- وضع قوانين تمنع حالات العنف كافة التي تمارس على النساء والفتيات والأطفال.
- فصل السلطة القضائية عن بقية السلطات.
- صياغة عقد اجتماعي سوري يمنع التمييز الطبقي والديني.
- وضـع قوانيـن دسـتورية وتنفيذيـة تلـزم منظمـات المجتمـع المدنـي باتباع إجـراءات الشـفافية وتخضعها للمحاسـبة كمـا تمنحهـا السـلطات المدنية في المشـاركة بصنـع القرار.
- فتح الخيار أمام السوريين/ات للاختيار بين الزواج المدني والزواج ضمن الدين أو الشريعة.

إلى الجهـات العسـكريـة

- أن تكـون وزارة الدفـاع تابعـة تمامًا للسـلطة المدنيـة وليس الحاكم، رئيسـها بدرجة وزير دولة يسـاعده نائبان أحدهما برلمانـي وآخـر إداري. تعمـل وزارة الدفـاع جنبًا إلى جنب مع وزارة الخارجية على صياغة السياسـة الأمنية لسـوريا.
- حماية حدود البلاد والحرص على أمن سوريا بلدًا وشعبًا.
- السلاح لحماية السوريين وليس لقتلهم.
- إعادة إدماج الجنود في الحياة المدنية.
- عـدم التحيز ونزع السلاح من الجميع أفراداً وعشائراً وجماعات.
- تفكيك كلّ المجموعات المسلّحة والسعي إلى وقف العمليات العسكرية في إدلب والمناطق المحرّرة.
- أن تختص السلطة العسكرية بالشأن العسكري دون أي تدخل بشؤون الدولة والمجتمع الأخرى، كالإعمار أو الاقتصاد.
- الـولاء العسـكري يجـب أن يكـون للشـعب السـوري وليـس لشـخص أو أشـخاص أو جماعـة أو حـزب أو ديـن أو عـرق أو طائفة .
- جعـل خدمـة الجيـش طوعيـة وليـس إلزاميـة وتخفيـض مدتها مـع إعطـاء الجنود/الجنديـات المتطوعيـن/ات كامل حقوقهم/هـن في المواطنـة والإنسـانية ورفـع رواتبهم/هـن بمـا يضمـن لهم/هـن العيـش المسـتقر واللائـق وكذلـك حصولهم/هـن على تأميـن صحـي عـال مـدى الحيـاة.

إلـــى المجتمع المدنـــي

– العمـل على التشـبيك بيـن جميـع منظمـات ومؤسسـات ومبـادرات المجتمـع المدنـي على تنوعها وكافـة توجهاتها داخل وخارج سـوريا والإجماع على إيجاد منصة إعلامية شـاملة وظيفتها تسـليط الضوء على كافة الأنشـطة السياسـية والمدنيـة والأهليـة مـن بـاب الشـفافية مـع المجتمـع السـوري ومن أجـل تنسـيق الجهـود والأفكار وفتـح قنـوات الحوار مـع الجميع.

– التـزام منظمـات المجتمـع المدنـي بالقوانيـن الدسـتورية والتنفيذيـة فيمـا يخـص إجـراءات التأسـيس واتبـاع إجراءات الشـفافية وتخضعها للمحاسـبة.

– تفعيـل دور المجتمـع المدنـي فيمـا يخـص الوصـول للمراكـز والأنديـة والأنشـطة الثقافيـة فيمـا يخص تعزيـز التعبير عـن الهويـة السـورية المتنوعـة ثقافيـاً، كمـا يجـب ألا يغفـل دوره ذاتـه تجـاه السـوريين/ات في المغترب وبـلاد اللجوء.

– الشـفافية مطلوبـة بقـوة فيمـا يخـص توزيع التمويـل والإغاثات من قبـل منظمـات المجتمع المدنـي ومنظمات الامم المتحدة.

– تيسـير قنـوات الحـوار بين مكونات المجتمع السـوري لأجل مناقشـة مفاهيم عدة اهتـزت أثناء النـزاع، كالهوية والانتماء ومعنـى المواطنـة. كذلـك تنسـيق عمـل ورش عمل تتضمـن المحـاور التالية: العدالـة الانتقاليـة والمجتمعيـة والعملية السياسـية وعمليات السلام.

– الانتقـال مـن الإغاثـة والمبـادرات الطارئـة إلى تلك التـي تركّز أكثـر على التطوير الاسـتراتيجي الطويل الأمـد في البلاد وتمكيـن المواطنين/ات السـوريين/ات اقتصاديا.

– دعم الكيانات الشبابية من خلال التركيز على بناء القدرات وإقامة الدورات لأجل مستقبل مستدام.

– إيصـال صـوت النسـاء ودعـم قضاياهـن مـن خـلال توعيـة شـعبية واسـعة النطـاق بحقوقهـن وحجـم العنـف الـذي تتعـرض لـه النسـاء والفتيـات وكيـف أن حقوق المواطنـة تلزم جميع الأطـراف على اعتبار حقوق النسـاء مطلبا أساسـيا في عمليـات بنـاء السـلام وحقـا إنسـانيا وليـس رفاهية.

– إنشـاء مراكـز مجتمعيـة أسـرية تسـتهدف بنـاء الأسـرة وحاجاتهـا وحاجـات الطفـل الجسـدية والنفسـية والتربويـة والتعليميـة.

إلـى القيـادات الدينيـة

– مـدّ الجسـور المجتمعيـة وتجـاوز الاختلافـات وتعزيـز التسـامح والإقـرار بالتنـوّع في سـوريا وبحـق الجميـع مـن كافـة الديانـات والطوائـف والإثنيـات العيـش بكرامـة وعدالـة ومسـاواة في الحقـوق.

– التركيـز على المسـائل الروحيـة وتعزيـز معنويـات المؤمنيـن/ات وعـدم التدخّـل في الحيـاة السياسـية حيـث أن دور القيـادات الدينيـة المنتظـر في عمليـة السـلام البنـاء وليـس التفريـق مـن خـلال الفتنـة الطائفيـة والدينيـة.

– الحريـات الديمقراطيـة لا تنفـي التديـن، ولكنهـا تحفـظ حريات الجميـع في خياراتهم/هن سـواءً في اختيـار التدين أو عـدم الاختيار.

إلى السلطات التربوية

– تطويـر المناهـج التعليمية بشـكل مسـتمر وبما يتناسـب مع التغيـرات الطارئة مجتمعيا وإنسـانيا وليس التخشـب وراء مفاهيـم تقليديـة تجاوزها الزمن.

يقـع على عاتـق السـلطات التربويـة والتعليميـة التعريـف بالهوية الثقافيـة المتنوعة التـي ينتمي لها أطفال وشـباب وشـابات سـورية، هذه المعرفة سـتعزز بناء فهم واحترام التنوّع الحضاري في سـوريا وتسـهل من سـيرورة التسـامح في الأجيـال القادمة.

– الاشـتغال بشـكل مكثـف على اجتثـاث كل معانـي وأشـكال العنصريـة بيـن الأطفـال واليافعيـن/ات في المـدراس والمعاهـد والجامعـات بحيـث ينـال الجميـع المسـاواة في فرص التعليـم وجودته وطرائقـه الحضارية، إلـى المرحلة التي لا يحتـاج بهـا السـوريون/ات التفكيـر بضـرورة المـدارس الخاصة.

– تحسـين جـودة المـدارس المخصصـة بالأطفـال أصحـاب الإعاقـات مـن حيـث الخدمـات ومتابعـة الجديـد في وسـائل التعليـم بالإضافـة إلـى تامين الخدمـة النفسـية والمجتمعيـة في هـذه المـدارس.

– اعتمـاد مبـادئ الشـفافية والمصداقيـة والتقييـم في كل مـا يتعلـق بالتعليـم والتربيـة من قـرارات وإجـراءات وتنفيذ، لأن هـذه المبـادئ هـي الضامـن الأبـرز في تطويـر العمليـة التعليميـة والتربوية وتحسـين نوعيـة المـادة العملية ومدى فائدتهـا للمتلقي/ة.

– تعزيـز ثقافـة العـلاج النفسـي والمجتمعـي في المـدارس من خلال فـرز مختصين/ات يهتمـون بالأطفـال واليافعين/ات يتـم مـن خلالهم/هـن تضميـن حصص أنشـطة ومبـادارت داعمة على هـذا الصعيد.

– التأسيس لثقافة المساواة في الحقوق والواجبات بين البنت والولد والعدالة في الدور الجندري لكل منهما.

إلـــى أوليـاء الأمـــور

– الاهتمـام بوجـود ذهنيـة منفتحـة لـدى الأطفـال تتقبـل الآخـر المختلف وأن سـوريا بلـد متنـوع وأن هذا التنـوع هو ما يميـز انتماءهم/هـن إلى الهوية السـورية.

– التوقـف عـن تحديـد دور الأنثـى بالإنجـاب والـزواج فقـط فهـي إنسـان لديـه كافـة حقـوق الإنسـان والمواطنـة في التعليـم والعمـل والمشـاركة في القـرار السياسـي.

– الاطـلاع على مـا تحملـه الحياة من تطورات وتغيرات لأجـل التمكن من متابعة ومواكبة التغيـرات الفكرية والمفاهيمية التـي تطال الأجيـال الجديدة والتمكن من التعامل معهـا بطريقة حضارية.

– التمسـك بالقيـم الإنسـانية وجعلهـا أولوية في التربيـة لأن الانفتاح على العولمة والسوشـيال ميديا جعـل من الأجيال الحديثـة ابنـة الكـرة الأرضية وتشـارك العالم قيمه.

– يجـب مراعـاة حقـوق الأطفـال التـي تقرهـا المواثيـق الدوليـة والتعامـلات الإنسـانية والتي بـات الأطفـال على اطلاع عليهـا ومـن الضـروري عـدم تجاهلهـا لأجـل انسـجام ووئام في الأسـرة وبنـاء علائقهـا القويـة والطيبة.

– الاحتـرام بيـن الأم والأب وعـدم الإجحـاف بحـق الأم المـرأة أمـام الطفـل، حرصاً على أن يكـون طفـلـد/ة متوازنـا/ة غير عدوانـي/ة وقـادراً/ة على بنـاء علاقـات متوازنـة في مدرسـته/ أو مجتمعـه/ أو لاحقـاً مـع زوجته/هـا وأطفاله/ها.

إلـــى الســـوريين/ات في الخـــارج

- مساهمة رجال الأعمال المهاجرين من السوريين/ات في سيرورة العملية الانتقالية من خلال دعم مشاريع تستهدف الشبان والشابات السوريين/ات بما يضمن تنمية خبراتهم/هن وتوفير المساعدة الاقتصادية لشريحة واسعة من السوريين/ات.

- الحفاظ على علاقة مع الداخل السوري سواءا علاقة القربى والتواصل مع المجتمع أو من خلال دعم منظمات المجتمع المدني بالخبرات المكتسبة في الخارج.

- عدم فقدان الأمل بالعودة.

- عدم تخليهم/هن عن دورهم/هن في الانتخابات وتقرير المصير والعدالة الانتقالية في سوريا.

الحرص على تقوية شعور انتماء الأبناء والبنات لسوريا.

- إيصال صوت السوريين في الداخل إلى المسؤولين/ات في صناعة القرار في الخارج وإلى الشعوب الأخرى وذلك من خلال رواية قصصهم/هن وأحلامهم/هن وآمالهم/هن أو من خلال تشكيل حلقات صلة توصل أصواتهم/هن أونلاين في لقاءات أو فيديوهات أو معارض رقمية.